الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة
قسم العوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر

المبدان: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارة

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي دراسة قياسية (1990-2020)

إعـــــداد الطلبة:

نوفل جوغي

هنادي سروطي

اية سعود

إشراف الدكتورة:

طير عبد الحق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ريمي عقبة	أستاذ التعليم العالي	الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
طير عبد الحق	أستاذ محاضر أ	الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا
زكرياء بله باسي	أستاذ محاضر أ	الشهيد حمه لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي:(1442–1443هـ/2021-2022)

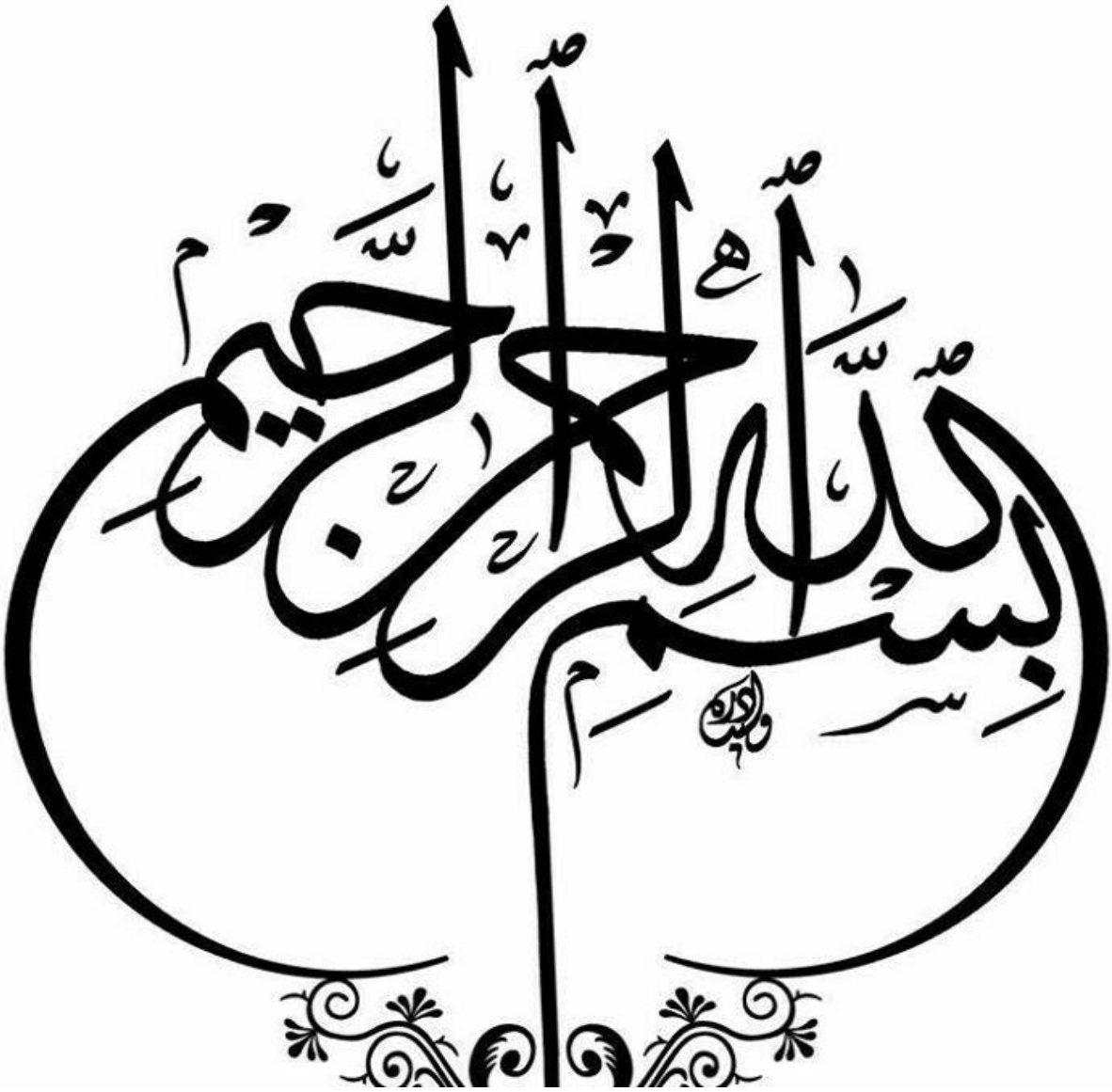
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود فيها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذل مجهودا كبار في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد، وقبل ان نمضي نقدم بأسمائنا الشكر والتقدير والمحبة إلى الذين جملوا أقدس رسالة في الحياة، ونخص بالتقدير والشكر الأستاذ المشرف الدكتور " عقبة ريمي " الذي نقول له بُشراك قول رسول الله صلي الله عليه وسلم:

" إنا لحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الخير"

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا، المغرب) خلال الفترة 1990-2020، وقد تم استخدام نموذج "بانل" "Panel" والمتمثلة في دراسة النماذج الثلاثة (PRM/FEM/REM).

وفي النهاية خلص البحث إلى مثالية نموذج ذو الأثر العشوائي REM في دراسة محددات النمو الاقتصادي، وتبين أن الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر الصرف الرسمي والتضخم لهم أثر موجب طردي مع النمو الاقتصادي، على عكس متغير حجم السكان الذي كان لها تأثير سالب عكسي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: محددات النمو الاقتصادي، المغرب العربي، بانلPanel، (PRM/FEM/REM).

Abstract:

The studyaim at analyse and measure the determinating of economicgrowth in the Maghreb countries (Algeria, Libya, Tunisia, Mauritania and Morocco) during the perid 1990-20202. The "Panel" model wasusedwhichisrepresented in the study of the threemodels (PRM/FEM/REM). In the end, the researchconcludesthat the RandomEffect Model (REM) isideal in studying the determinants of economicgrowth. It isalsofoundthatforeign direct investment, the official exchange rate, and inflation have a positive direct effectwitheconomicgrowth. This isunlike the population size variblewhich has on opposite negative impact on the economicgrowth.

Keywords: determinants of economicgrowth, the Maghreb ,Panel, (PRM/FEM/REM).

الفهرس

شكر وتقدير	I
الملخص	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	V
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لمحددات النمو الاقتصادي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه	3
المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي	3
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وانواعه	5
أولا: قياس النمو الاقتصادي	5
ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي	5
المطلب الثالث: مصادر النمو الاقتصادي	6
المبحث الثاني: نظرية النمو الاقتصادي	8
المطلب الاول: النمو عند الكلاسيك	8
المطلب الثاني: النمو عند النيوكلاسيك	12
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	15
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	22
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	22
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية	25
المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	27
الفرع الأول: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية	27
الفرع الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الاجنبية	29

خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي	31
تمهيد	32
المبحث الأول: النمو الاقتصادي	33
المبحث الثاني: الدراسة القياسية	42
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	46
المطلب الاول: تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية	47
المطلب الثاني: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج	50
المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها	52
الفرع الاول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج	52
الفرع الثاني: تحليل نموذج التأثيرات العشوائية	52
خلاصة الفصل	54
الخاتمة	56
المراجع	59
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1.1	مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية	27
الجدول 2.1	مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية	28
الجدول 3.1	مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الاجنبية والدراسة الحالية	29
الجدول 1.2	متغيرات الدراسة	45
الجدول2-2	التحليل لوصفي للبيانات	46
الجدول2-3	نموذج الانحدار التجميعي PRM	47
الجدول2-4	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	48
الجدول2-5	نموذج التأثيرات العشوائية REM	49
الجدول 2-6	اختبار بارش باقان	50

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (2- 1)	منحنى بياني يمثل حجم السكان للفئة العمرية 64.15 للفترة 2020.1990	33
الشكل (2- 2)	منحنى بياني يمثل سعر الصرف الرسمي للفترة 2020.1990	34
الشكل (2- 3)	منحنى بياني يمثل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر للفترة 2020.1990	35
الشكل (2- 4)	منحنى بياني يمثل نسبة التضخم للفترة 2020.1990	37
الشكل (2- 5)	منحنى بياني يمثل تعداد القوى العاملة للفترة 2020.1990	39
الشكل (2- 6)	منحنى بياني يمثل اجمالي الناتج المحلي للفترة 2020.1990	40

مقدمة

أولا : توطئة

يعد النمو الاقتصادي من بين الاهداف الأساسية التي تسعى مختلف الدول الى تحقيقها، بغض النظر عن النظام الاقتصادي الذي يميز تلك الدول ومهما كان مستوى تقدمها او تخلفها، ويعد تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام من بين الهواجس الكبرى لصناع القرار المهتمين بالشأن التنموي، نظرا لكونه عاملا رئيسيا لتحقيق الرفاهية والازدهار وأداة أساسية لتخفيف حدة الفر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

ومن ناحية اخرى يشكل النمو الاقتصادي موضوع عدة أبحاث نظرية وتجريبية تعمل على البحث في مختلف مصادره وعوامل تحقيق استدامته، حيث أثار السؤال حول العوامل الرئيسية التي تعزز النمو الاقتصادي، وتحديداً على المدى الطويل، الكثير من الجدل والنقاشات على مر السنين بالرغم من الحجج المقدمة من قبل مختلف النظريات الاقتصادية.

وتزامنا مع هذه التطورات التي عرفتها النظريات والدراسات المهتمة بالنمو الاقتصادي، اتجهت مختلف دول العالم نحو تبني العديد من الاستراتيجيات والسياسات التي تساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة. وتعتبر الدول المغاربية من بين الدول التي تسعى الى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك ضمن خلال تطبيقها للعديد من السياسات والبرامج الاقتصادية التنموية، باعتبار أن هذه الدول تواجه العديد من التحديات الرئيسية في مساعيها من أجل زيادة معدلات النمو وتخفيف الفقر وتحسين مستويات المعيشة لسكانها، وزيادة فرص اندماجها في الاقتصاد العالمي، فالمعدلات المسجلة للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية تعد غير كافية لإحداث تغيرات حقيقية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وتمكين هذه البلدان من اللحاق بالبلدان النامية الأخرى.

أولا: الاشكالية

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية كالتالي:

ما هي محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية ؟ وإلى أي مدى تساهم هذه المحددات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل ؟

ثانيا: الاسئلة الفرعية

من أجل الاجابة على الاشكالية السابقة نطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية كالتالي:

1. ما هو النمو الاقتصادي ؟
2. ما هي محددات النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية الحديثة ؟
3. هل حققت الدول المغاربية محل الدراسة نمواً مستداما خلال فترة الدراسة ؟
4. ما هو النموذج الملائم لدراسة محددات النمو الاقتصادي ؟

ثالثا: الفرضيات

للإجابة عن الأسئلة السابقة يمكن وضع جملة من الفرضيات تكون منطلقا للدراسة وهي كالتالي:

- ✓ يتميز النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بعدم استدامة معدلاته وكثرة تقلباته.
- ✓ من العوامل المهمة المحددة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل في الدول المغاربية هي الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفاق الحكومي، رأس المال البشري والمادي، سعر الصرف، معدل التضخم.
- ✓ نموذج ذو الاثر العشوائي هو النموذج الملائم.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

تم اختيار الموضوع نظرا لمجموعة مبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها ما يلي:

- ✓ الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع بحد ذاته.
- ✓ الميول الشخصي للمواضيع التي تعطي أهمية للجانب التطبيقي في مجال البحث العلمي.
- ✓ الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- ✓ الرغبة في زيادة معرفة أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج بانل.

خامسا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط نذكر منها:

- ✓ معرفة محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية وأيها أكثر تأثيرا ودفعاً للنمو الاقتصادي أو ما يعيقه.
- ✓ تزايد الاهتمام بمسألة تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.
- ✓ يمكن الاستفادة من نتائج هاته الدراسة في التخطيط لتحقيق نمو مستدام.
- ✓ زيادة الرصيد العلمي والمعرفي في جامعتنا ولمن ورائنا من طلبة.

سادسا: حدود الموضوع

قمنا بالتركيز في هذه الدراسة على المعلومات الخاصة بالدول المغاربية من خلال بيانات البنك الدولي، حيث ركزنا على المعطيات التي سنبني عليها النموذج من خلال:

الحد الموضوعي: حيث يكون إجمالي الناتج المحلي الاجماليGDP هو المتغير التابع، والاستثمار الاجنبي المباشر FDI، سعر الصرف EXCH، حجم السكانINFومعدل التضخمPOP.

الحد المقطعي: الدول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا والمغرب)

الحد الزمني: 30 سنة ملاحظة (1990 الى 2020)

سابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ بيان الاهمية الاقتصادية لمحددات النمو الاقتصادي.
- ✓ معرفة الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي وتسليط الضوء على محدداته في ظل الدراسات التجريبية السابقة.
- ✓ استعراض واقع واتجاهات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.
- ✓ إبراز أهمية التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل".
- ✓ دراسة أي النماذج أكثر ملائمة لدراسة محددات النمو الاقتصادي في المغرب العربي.

ثامنا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

يجب أن يتوافق النموذج المستخدم مع موضوع الدراسة، لذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي فقد أُستخدِمَ فيه الاسلوب القياسي والمنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل".

إلى جانب المنهج استخدمنا أدوات الدراسة التي تمثلت في:

1. البرامج الاحصائية Excel، Stata17.
2. تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "بانل" يتم باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)
3. الاختبارات الاحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل.

تاسعا: مرجعية الدراسة

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر، فيما يخص الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والمقالات والبحوث الجامعية في مجال الاقتصاد الكلي، القياسي والتجارة الخارجية.

أما الدراسة القياسية فإضافة الى الكتب تم الاعتماد على المذكرات والدراسات السابقة لفهم أحدث الاساليب الكمية المستخدمة للتعرف وقياس محددات النمو الاقتصادي.

عاشرا: صعوبات البحث

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص بعض البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واختلاف قيمها باختلاف المصادر، والعدد المحدود للدراسات العربية حول نفس الموضوع، ضعف اللغة الانجليزية.

احدى عشر: هيكل البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، مع الالتزام بطريقIMRAD، اقتضت الضرورة الى تناول الموضوع في فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

تناول الفصل الاول الاطار النظري لمحددات النمو الاقتصادي بصفة عامة، في ثلاثة مباحث، خصص الاول لمفهوم النمو الاقتصادي وقياسه، بعدها المبحث الثاني الذي تطرقنا فيه الى نظرية النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك و النيوكلاسيك ومحددات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثالث فقد تعرفنا فيه على الدراسات السابقة العربية والاجنبية والمقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا الى الدراسة القياسية لمحددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي وتضمن الفصل ثلاثة مباحث، في المبحث الاول تناولنا النمو الاقتصادي احصائيات متغيرات الدراسة عبر الفترة الزمنية المدروسة لدول المغرب العربي وتحليلها، وفي المبحث الثاني تناولنا الدراسة القياسية ، وفي الاخير تناولنا عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

الفصل الأول:

الادبيات النظرية لمحددات النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيديولوجيتها الى تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية بحكم أنه من جهة يبرز حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية المجتمع.

إن اهتمام الاقتصاديون في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات نمو اقتصادي من شأنها تمكين اقتصاد أي دولة من الانتعاش، وتبعا لذلك سنقوم بدراسة هذا الفصل من خلال تقسيمه الى ثلاثة مباحث سندرس فيها مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه، نظرية النمو الاقتصادي والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وقياسه

لقد حظي النمو الاقتصادي باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين، كما تباينت المفاهيم المتعلقة باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين والدارس التي ينتمون إليها، نظرا لكونه مؤشراً يعتمد عليه في قياس النشاط الاقتصادي وباعتباره هدفا محوريا تسعى الى تحقيقه كل الدول، وذلك بالبحث عن مختلف الوسائل والعوامل المادية والبشرية التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات مرتفعة، والتي تنعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لهذه الدول.

المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي

احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتطورت البحوث فيه ليصبح عاملاً رئيسياً ومعيارًا رسميا لقياس مدى تقدم الأمم والمجتمعات، وفي ما يأتي سنعرض بعض الجوانب النظرية المتعلقة به.

1. حسب francois-perroux (1969) : يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة او عدة فترات طويلة لمؤشر الانتاج بالحجم لبلد ما : الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية.

2. حسب Kuznets Simon (1973) : يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على انه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية والإيديولوجية التي تطلبها.[1]

كما يعرف أيضا انه حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ويعرف كذلك " أنه ظاهرة مستمرة ليست مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب ان تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا ".

كما يعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية والتقنية في الطاقة الإنتاجية المتاحة ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما زادت الطاقة الإنتاجية المتاحة وارتفع معدلات استغلالها، أو تحسنت تقنيات الإنتاج زاد معدل النمو الاقتصادي.

ويقصد أيضا به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني والذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا التعريف يوضح بأن النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي :

[1] حمية عائشة، عازب عثمان هاجر، اثر الانتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (20162000)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 15_16.

1. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

2. تحقيق زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي تحقيق زيادة حقيقة في مقدرة الافراد على شراء السلع والخدمات المختلفة.

3. زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذه الزيادة تستلزم ان كون زيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي.[1]

كما تجدر الاشارة ان حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاثة عناصر أساسية تتمثل في ما يلي :

أ- تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان .

حيث أن : **معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي ـ معدل نمو السكان**

ب- تحقيق زيادة حقيقة في متوسط نصيب الفرد الدخل الحقيقي، وهذا يتطلب أن يكون معد الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم

حيث أن :**معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي ـ معدل التضخم**

ت- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكن على المدى الطويل، وبالتالي فالنمو العابر لا نمواً بالمفهوم الاقتصادي.

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج ان النمو الاقتصادي هو الوسيلة الرئيسية لزيادة حصة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل المجتمع، ولهذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى لقياس معدلاته في السنوات المختلفة.[2]

وتجدر الاشارة الى ان الناتج المحلي الاجمالي أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو وتطور النشاط الانتاجي، الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينية.

وإجمالا يعرف النمو الاقتصادي على انه ظاهرة مستمرة وليست عارضة او مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب ان تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا.[3]

---

[1] إيمان بية، سارة وداك، الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (2007 2016)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 3_4.

[2] سليمان قادي، وآخرون، أثر الصادرات على المو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2016/1980)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 7.

[3] حمية عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 15_16.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي وانواعه

أولا : قياس النمو الاقتصادي

يستخدم في قياس النمو الاقتصادي عدة معايير تعتمد في مجملها على الدخل، ومن أهم هذه المعايير:

1. الناتج الوطني: هو قياس لحصيلة النشاط الانتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن كل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا يستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين البلدان بين معدلات النمو المحققة فيها.

2. الدخل الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة وتتوافر لها الامكانيات المختلفة لاستغلال هذه الموارد كالتقدم تقني مثلاً.[1]

3. متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد هناك طريقتان لقياس النمو على المستوى الفردي، وهما :

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.[2]

ثانيا : أنواع النمو الاقتصادي

أ- النمو الاقتصادي الموسع : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

ب- النمو الاقتصادي المكثف : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.[3]

[1] أحلام نور الهدى دحمري، وآخرون، الانتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة 2016/1989، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 12.

[2] دوش أحمد، وآخرون، أثر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2016/1970)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، ص 14.

[3] سليمان قادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.7.

ج- النمو الطبيعي : هو الذي ينتج من القوى الذاتية المتاحة للاقتصاد دون اللجوء الى التخطيط على المستوى الوطني، وهو يتميز بالبطء.

د- النمو العابر : العابر يتميز يعدم استمراره ويكون نتيجة عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، وأثره محدودا نطرا لجمود الاطار الاجتماعي، كارتفاع أعار البترول في البلدان التي تتميز بوحيد الصادرات.

ه- النمو المخطط : وهو الذي يحدث نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، كما ترتبط فعاليته بالعديد من العوامل :

- واقعية الخطط المرسومة
- كفاءة المخططين
- فعالية التنفيذ
- جدية المراقبة
- مشاركة المجتمع[1]

المطلب الثالث : مصادر النمو الاقتصادي

تتعلق عملية النمو الاقتصادي بالسبل و الوسائل التي تسلكها الدولة لتوسيع طاقتها الانتاجية، ويمكننا أن نحدد أربعة عوامل أساسية في عملية النمو الاقتصادي وهي:

أ- كمية القوة العاملة ونوعيتها.

ب- كمية الموارد الطبيعية ونوعيتها.

ج- كمية رأس المال الحقيقي ونوعيته.

د- مستوى التقنية التي توصل اليها المجتمع.

ويمكن أن نعرف هذه المتغيرات بأنها العوامل الأساسية التي تحدد النمو الاقتصادي، وهي تحدد من ناحية أساسية الطاقة الانتاجية الكامنة لأي اقتصاد. ويلاحظ على العموم في تحليل التنمية أو النمو أن أسباب النمو الاقتصادي أو مصادره تتركز في عوامل مثل:

أ- تزايد في المدخلات العمل : تنجم عن زيادة عدد السكان وتزايد معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي.

[1] حسين لمحنط، وآخرون، التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال العتبة في الدول الناشئة (1994.2017)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018، ص 98.

ب- تحسين في نوعية مدخل العمل : فالناس أصبحوا أكثر تعليمًا مما كانوا عليه في الماضي، ونتيجة لذلك فإن ما يمتلكه المجتمع من مخزون رأس المال البشري قد ارتفع مسهما في إنتاجية أكبر.

ج- الزيادة في رأس المال الطبيعي : من أجل زيادة مخزون الأمة من رأس المال الطبيعي يجب أن تدخر، أي أن تتخلى عن بعض من استهلاكها الحالي من أجل إنتاج السلع الرأسمالية التي تسمح باستهلاك مستقبلي أكبر. وتمكن الإضافات إلى مخزون رأس المال الفيزيائي الأفراد من إنتاج أكبر في ساعة العمل، أو بعبارة أخرى تزيد في الإنتاجية.

د- اقتصاد الحجم: كلما زاد حجم المؤسسة والسوق ينمو الاقتصاد.

ه- تحسين التقنية: عند تطبيق المعلومات (المعارف) الجديدة على عمليات الإنتاج، فإنها قادرة على تقليص كمية الموارد الضرورية لإنتاج المنتجات. كما أنها تقدم منتجات جديدة وتستعمل موادا لم تكن ذات قيمة اقتصادية، أو لم تكن تستعمل الاستعمال الاقتصادي.[1]

[1] بهياني رضا، محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (حالة : الجزائر، تونسو المغرب) دراسة تحليلية قياسية (2017.1990)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2021.2020، ص 11.10.

المبحث الثاني: نظرية النمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ويعتبر الكلاسيك من الأوائل الذي تطرقوا الى هذا الموضوع من خلال محاولاتهم في ايجاد تفسير للنمو الاقتصادي حسب اتجاهاتهم الفكرية والظروف الاقتصادية السائدة آنذاك، وسنتطرق في هذا المبحث الى اهم الأفكار.

المطلب الاول : النمو عند الكلاسيك

1. آدم سميث Adam Smith

يعتبر آدم سميث أبا لعلم الاقتصاد الحديث بمؤَلفه "ثروة الأمم" 1776، وتعتبر مساهمة سميث في العوائد المتزايدة من خلال تقسيم العمل إضافة هامة لعلم الاقتصاد، فقد ركز سميث على زيادة الانتاجية من خلال التخصص في العمل وبالتالي زيادة الكفاءة، واعتبر ان الارباح المحققة في الزراعة والصناعة تسهم في زيادة الادخار مما يقود الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو بشكل مباشر. بالإضافة الى ذلك، يركز تحليله على التخصص والحجم والتجارة الدولية. ومع ذلك فإنه يهمل التقدم التقني في عملية النمو.[1]

ساهم "ادم سميث" مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم". يوضح "ادم سميث" أنه للتوسع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الفردي[2]، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا، حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية فتزيد الدخول والارباح، فتخصص أجزاء إضافية اكبر منها للادخار والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الارباح .. وهكذا. ولكنه في الوقت نفسه يشير الى ان هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث لا يؤدي وصول الاقتصاد الى مرحلة التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) الى هبوط الارباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي، لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).[3]

---

[1] بهياني رضا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006)، جامعة بن يوسف خدة، ص 72.

[3] مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر1990-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014، ص 15-16.

2. ديفيد ريكاردو David Ricardo

وضع ريكاردو مبادئ لتوزيع مختلف الطبقات الاقتصادية مقسما المجتمع الى ثلاث فئات : فئة الرأسماليين، فئة العمال وفئة ملاك الاراضي الزراعية، والتي أصبحت فيما بعد لبنت اساسية في نموذج النمو الاقتصادي.[1] كما اعتبر ريكاردو الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما ازداد عدد العمال في قطعة من الارض ازداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص وهو ما سماه يقانون تناقص الغلة،[2] ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الارباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الاجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الاجور، فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العمل مما يخفض الاجور الى حد الكفاف، ،و أما ملاك الاراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة الاراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي لريكاردو توضح أن حصتي الاجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق حصة الارباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي المشروع وللاقتصاد الوطني ككل.[3]

3. توماس مالتوس (Thomas Malthus)

يرى "مالتوس" أن مشكلة النمو الاقتصادي تتمثل في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وبين قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة باستغلال أحسن لموارد الثروة، ولقد قسم "مالتوس" الاقتصاد الى قطاعين، زراعي و صناعي، هذا الاخير الذي يرى "مالتوس" أن

[1] عبد الله عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 67.

[2] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر 1993، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 51.

[3] كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص ص 35_36

النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي القطاع الصناعي)، حيث أنه يتميز بتزايد الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين يتميز القطاع الزراعي يتناقص الغلة نتيجة محدودية الاراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني.[1]

وكان "لمالتس" آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه (نظرية مالتس للسكان) في مقالته في مبادئ السكان، والتي تنص على أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتوالية هندسية كل ربع قرن في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتوالية حسابية خلال نفس الفترة.[2]

وبخلاف النظرية السكانية، كان "لمالتس" آرائه في للنمو من خلال الادخار والاستثمار، فنجده ينتقد قانون "ساي" للأسواق والذي ينص على أنه " كل عرض يخلق الطلب الخاص به"، مشيرا الى امكانية حدوث اختلافات بين مستويات الادخار بالقدر اللازم للاستثمارات المربحة المتاحة. أما عن نظرته في التنمية والنمو فتتمثل في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي، مقترحا اتباع اساليب الاصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الانتاج، وتوجيه جزء اكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الاراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية للاستثمارات فيه، هذا ويتم توجيه الباقي رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو، ويندد "مالتس" بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على أحدهما دون الآخر.[3]

4. كارل ماركس Karl Marx

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرة على العالم منذ بدايته. فلقد تعاقبت على الانسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي. أما النظام الاجتماعي الذي ركز عليه "ماركس" اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي، الذي يرى انه يحتوي على كل انواع المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل وتجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأس مالي عند "ماركس" تقوم على تحليل انتقادي لعملية الانتاج والتراكم في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأس مالي وانهياره، ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980_2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2017/2016، ص 65

[2] مقلاتي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 67.

الجديد سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو، استخداما كاملا، وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة على ذلك.[1]

حسب "ماركس" تتحدد الاجور بالحد الادنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأس مالية لتكنولوجيا الانتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها بمعدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كميو إنتاج العامل والحد الادنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الاجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال الى الاختفاء، مما يدفع الاجور الى الاعلى والارباح الى الاسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي الى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الانتاج الى عمال، فتنهار الرأسمالية. وبالتالي فإن تحليلات "ماركس" بخصوص أداء الرأس مالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، الا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الاجور النقدية لا تؤدي حتما الى زيادة الاجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "ماركس".[2]

5. نظرية روبرت مالتوس :

ان افكار "مالتوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وفي الطلب، حيث حسب هذه الاخيرة فإن "مالتوس" يعد الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الانتاج عكس الاخرين والذين يرون استنادا الى قانون (ساي) ان العرض هو الذي ينشأ الطلب، ويرى "مالتوس" أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الانتاج إذ يريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الاستمرار في النمو، وركز بذلك على ادخار ملاك الاراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع هو بدوره ما يعيق التنمية.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية :

- تجاهل الكلاسيك الطبقة الوسطى حيث تفرض نظريتهم وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين بما فيهم العمال وملاك الأراضي.

[1] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة : الجزائر، مصر والسعودية، دراسة مقارنة حلال الفترة 2010/1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 20.

[2] كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37

- تستند إلى نظرية تناقص الغلة والتي ألغاها التقدم التكنولوجي تماما، فير أنهم اعترفوا بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم اعتبروه مرحليا، وفي الاخير تكون السيادة لقانون تناقص الغالة.[1]
- تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و "مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور الرأسمالي هي الكساد.
- الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات، يقول البعض ليس صحيحا ان كل الادخار يتوجه نحو الاستثمار، كما قال "شومبيتر" فإن الاستثمار يمكن ان يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.
- عدم واقعية مفهوم عملية التنمية حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون.
- إهمال النظرية للقطاع العام، يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دوراً نشطا كوكيل للتنمية.[2]

المطلب الثاني : النمو عند النيوكلاسيك

تعتبر النظرية النيوكلاسيك من أهم نظريات النمو الاقتصادي، أين طور النيوكلاسيك آليات جديدة للنمو الاقتصادي تختلف عن الفكر السائد في النظرية الكلاسيكية، وذلك بإحال العامل التكنولوجي والابتكارات في سير العملية الانتاجية.

1. النمو الاقتصادي في الفكر الكينزي

سادت العالم الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي بين سنوات 1933/1929م وتعتبر هذه الفترة الزمنية من الفترات المظلمة في تاريخ الرأس مالية ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة أزمة النظام الرأسمالي وذلك عام 1936. وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية والماركسية منحنى جديدا ومنعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأس مالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي.

لقد ظهر الخلاف بين الكينزية والطريقة الكلاسيكية الجديدة في تحليل مشكلة النمو الاقتصادي بشكل واضح في ميدان تحديد العوامل الاستراتيجية الرئيسية للنمو التي يجب ان تتوجه اليها السياسة الاقتصادية. فالنظام

[1] مقلاتي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992.2016) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2019، ص 3332.

الكينزي للتنهيج الاقتصادي يعتبر دائما أن المؤشر الحاسم في التوجيه هو الاستثمارات الرأسمالية، ويعتبر النظام الكينزي أن الاستثمارات الانتاجية منها وغير الانتاجية، الخاصة منها والحكومية بشكل أخص بصفتها خالقة للدخل، تشكل أساس نمو الدخل في المدى القصير، وتعتبر بالتالي العامل الرئيسي في التنهيج المضاد للأزمات، فالاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤثر الأساسي على توسيع الطاقة الانتاجية للبلاد والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

واهتم كينز بالاقتصاد القومي وبحث في الشروط اللازمة لنموه وحدد المتغيرات المؤثرة في نمو الدخل وعدة من المسائل الأساسية للنمو الاقتصادي، وقد أوجد علاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل القومي وأطلق على طبيعة هذه العلاقة مصطلح المضاعف الذي يبين أثر الاستثمار. ذلك أن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار ستؤدي إلى زيادة في الدخل القومي وذلك بكميات مضاعفة تقدر بالإضافة إلى هذه الزيادة الأولية في الاستثمار.[1]

وبشكل عام، إذا ربطنا نظرية كينز ومسألة النمو يمكن أن نلاحظ أن برنامج "كينز" يتلخص في النمو على حساب الاستغلال الأكمل للموارد المتاحة، وما إن تتحقق العمالة الكاملة حتى يستفيد هذا البرنامج، ولم يقل "كينز" شيئا حول طرق التطور اللاحق للاقتصاد، وهذا هو سبب تأكيد نفاد الكينزية، على عدم صلاحيتها لحل مسائل النمو الاقتصادي على المدى الطويل. لقد ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في نظرية كينز وتكييفها لحل المهمات الأكثر تعقيدا، وهذا ما أنجزه منظرو الديناميكية الاقتصادية.[2]

الانتقادات الموجه للنظرية الكينزية :

يكمن القول بأن النموذج الكينزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة وذلك لـ :

- إن المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس في جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة.
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف الى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقصها في الأرياف.[3]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 35.

[2] إسماعيل بن محمد قانة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] مقلاي عادل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- سياسة الزيادة في الانفاق الحكومي قد تكون إيجابية في بعض الظروف (ظروف الكساد) لكن قد تكون لها أثار سلبية في ظل ظروف أخرى (مثل أزمة الكساد والتضخم) فهي سياسة قليلة الفعالية في الدول النامية وذلك للأسباب التالية :

أ– عدم رشادة الانفاق الحكومي.

ب– عدم مرونة الاستثمارات لتغير أسعار الفائدة.

ت– تتطلب سياسة كينز في تحفيز عملية النمو تدخلات حكومية كبيرة، مما يستدعي أموال كبيرة، وهذا الامر غير متوفر في معظم الدول النامية.[1]

2. نموذج كالدور (Kaldor)

يعتبر "نيكولاس كالدور" المجري الأصل، الامريكي الجنسية من أبرز اقتصادي كامبردج الذين انتقدوا فكر النيوكلاسيك والنقديين،[2] ويعتبر كالدور أول من درس التقدم التكنولوجي كمتغير داخلي ذي علاقة بالتراكم، ووتيرة النمو. هذا ما يعرف بقانون (Loi Kaldor).[3]

إن نقطة البداية عند كالدور هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم من ناحية، وتوزيع الدخل القومي من ناحية أخرى. إن معدل النمو وتوزيع الدخل أمران مترابطان (وقد كان كالدور في ذلك متأثرا بالفكر الكلاسيكي)، حيث أن معدل التراكم الذي يحدد في النهاية معدل النمو، يتوقف على نصيب الارباح من الدخل القومي، وبناءاً على هذا انطلق "كالدور" يحلل مسألة التوازن الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وذلك على النحو الذي يجعل النظام قادرا على استعادة توازنه واستقراره، وبشكل تلقائي. ومما يؤخذ من نموذجه افتراضه ثبات معدل الادخار عبر الزمن وتجاهله دور زيادة كفاءة عوامل الانتاج (العمل ورأس المال) في تحسين معدلات النمو.[4]

[1] محمد عيسى ابراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[2] إسماعيل بن محمد قانة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3] حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر)، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012، ص 31.

[4] عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي السورية، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008، ص 38.

3. نظرية شومبيتر (Joseph Schumpeter)

لقد اعتبر "شومبيتر" أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الانتاجية، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الانتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق جديدة للإنتاج، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري ان يكون المنظم مخترعا او رأسمالي يقدم الارصدة الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق أهمية استغلاله لهذه الارصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي. وقد ذهب "شومبيتر" الى ابعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظمين حسبه الحصول على الارصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل ابتكاراتهم من البنوك التي تمنح الائتمان، وهو ما يترتب عنه الاخير زيادة الاستثمار الحقيقي.[1]

المطلب الثالث : محددات النمو الاقتصادي

اهتمت النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، واكتشاف العوامل التي تؤدي الى معدلات النمو بين الدول وعبر الفترات الزمنية المختلفة، وسيتم عرض أهم المحددات النمو الاقتصادي على النحو التالي :

1. كمية ونوعية رأس المال البشري :

كلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أكبر كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي الى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين الى تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات، أي انتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذا فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعامل البشري، كما يمثل مصدراً رئيسياً للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الاساسية وهو في الوقت ذاته الهدف الاساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.[2]

2. الادخار المحلي الاجمالي

يتطلب تحقيق معدلات نمو مطردة للنمو الاقتصادي توافر قدر ملائم من المدخرات المحلية، التي تكفي لتمويل لاستثمارات اللازمة لتحقيق التراكم الرأس المالي المطلوب، وتصبح هذه الحاجة أكثر إلحاحا في الدول النامية. فالادخار يعتبر محدداً هاماً للنمو، زيادته من الشروط الاولية اللزمة لتحقيق معدل مقبول من النمو.

[1] الوليد قسوم ميساوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] إيمان بية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

3. القطاع المالي :

يلعب النظام المالي دوراً في عملية النمو، كما أنه محدد هام لعملية تمويل التراكم الرأس مالي ونشر التكنولوجيات الجديدة ويعني وجود نظام مالي متطور :

- تعبئة المدخرات من خلال توجيه الأصول الحالية للقطاع العائلي إلى استثمارات كبيرة مربحة، في الوقت الذي يوفر فيه للمستثمرين درجة عالية من السيولة.
- يحمل المستثمرين من خلال السماح بتنويع الاستثمار.
- يقلل من تكلفة الحصول على المعلومات وتقييم المشاريع المخططة لها، على سبيل المثال من خلال تدخل الوساطة الاستثمارية المتخصصة.
- يراقب الاستثمارات من مخاطر سوء إدارة الموارد.

ومن المرجع أن هذه الخدمات ستساهم في النمو الاقتصادي ولكن نم الناحية النظرية يمكن أن يكون لها أيضا أثر عكسي على سبيل المثال، قد يكون حافزا للقطاع العائلي لادخار أقل لأن التنويع في الاستثمار يقود إلى مخاطر أقل وعوائد أعلى.[1]

4. تراكم رأس المال :

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي التي تؤثر في الاستثمار وأهمها :

✓ توقعات الارباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع و وسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار.

5. الاستثمارات الاجنبية المباشرة :

إن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها المستثمر الاجنبي ويديرها، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الادارة، ويستوى في ذلك أن يكون المستثمر الاجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعا لإحدى الشركات الاجنبية.

والأشكال الاساسية للاستثمارات الاجنبية المباشرة :

أ– الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخاصة.

[1] سليمان قادي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ب– الاستثمارات الاجنبية المباشرة الثنائية.

ت– الاستثمار الاجنبي المباشر للشركات المتعددة.[1]

6. التخصص والانتاج الواسع الكبير :

لقد أكد "آدم سميث" في كتابه ثروة الأمم (1776) فقد وضح أن التحسين في مهارة العامل والقوى الانتاجية يُعزى إلى تقسيم العمل، هذا الاخير يزيد من كمية الانتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.[2]

7. الانفتاح التجاري:

إن الأدبيات والأبحاث التي بحثت في هذا المحدد رأت أنه كلما زاد مؤشر الانفتاح على التجارة وحركة رؤوس الأموال ارتفع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي وتسارع النمو، حيث بينة دراسة " Sachs & Warner 1997" أن الاقتصاديات الأكثر انفتاحا تنمو بـ 2% و 5 % نسبة إلى الدول الأخرى.[3]

8. التضخم :

نظريا قد ثبت أن التضخم يسبب العديد من التشوهات في الاقتصاد عندما ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية، وبالتالي ينخفض الدخل الحقيقي للأسر أيضا، يُثبط التضخم رغبة الأعوان الاقتصاديين في الادخار ويُعزى ذلك إلى الحقيقة أن المال يستحق اليوم قبل الغد. وبالتالي في المدى الطويل يقلل التضخم النمو الاقتصادي لأن الاقتصاد يحتاج إلى مستوى معين من المدخرات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تحفز النمو. والتأثير الآخر المدمر للتضخم هو أنه يصعب على أصحاب المشاريع عملية التخطيط لأنشطتهم، وخاصة في ما يتعلق بكم الانتاج في فترات التضخم، أين يصعب التنبؤ بالطلب الفعال ومتوسط تكاليف الانتاج. وعلاوة على ذلك قد يضعف ارتفاع معدلات التضخم وأيضا فاعلية أداء المؤسسات المالية والأسواق وكذلك يثبط تكاملها مع الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد عادة ما يبلغ ارتفاع معدلات التضخم ذروته عند زيادة مستوى عدم اليقين في ما يتعلق بالأسعار المستقبلية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، وهذا بدوره يزيد المخاطر بين الشركاء التجاريين المحتملين، وبالتالي يثبط كل من التجارة الداخلية والخارجية في ما يتعلق بالنشاط المصرفي، يؤدي ارتفاع معدلات

[1] محمد عيسى إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] أحلام نورالهدى دحمري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[3] سعد الله عبد النور، وآخرون، الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990.2017)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017، ص 23.24.

التضخم الى تآكل قيمة مدخرات المودعين وكذلك قيمة القروض المصرفية و الائتمانات المالية الأخرى، وبالتالي فإن الميل نحو حفظ وإقراض المال ينخفض إلى حد كبير. و وفقاً لذلك، يزيد عدم اليقين المرتبط بالتضخم من المخاطر المرتبطة بالاستثمار والانتاج وكفاءة أداء الأسواق.

9. سعر الصرف :

يرى اصحاب الفكر التقليدي أن تخفيض سعر الصرف ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي. حيث أن تأثير تخفيض قيمة العملة المحلية سيؤدي إلى تحسين الوضع التنافسي الخارجي، وهذا ما يؤدي إلى تحويل الطلب في صالح السلع المنتجة محلياً والمنافسة للواردات وتابعا للأثر المضاعف، فإن هذا التحويل سيترتب عليه آثاراً توسعية على الناتج الحقيقي تستمر طالما توفرت الطاقات العاطلة، لأنه متى اقترب المجتمع من حالة التشغيل الكامل لطاقاته فإن أثر التخفيض في قيمة العملة المحلية سينصرف إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ووفقا لفكر الهيكليين الجدد، فإن التخفيض في قيمة العملة المحلية سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي وهذا التأثير الانكماشي للتخفيض في قيمة العملة المحلية قد يحدث من خلال تخفيض الطلب الكلي ومن خلال زيادة تكاليف الانتاج (جانب العرض). وبالنسبة لهذا الأخير، فمع تخفيض قيمة العملة المحلية يزيد الطلب على عناصر الانتاج فإذا ما كانت الدولة تعتمد على استيراد نسبة كبيرة من عناصر الانتاج ولا تستطيع العناصر المتوافرة محليا أن تحل محل الواردات منها (وهو ما ينطبق بشكل كبير على الدول النامية)، ينتج عن تخفيض العملة المحلية زيادةً حادة في تكاليف الانتاج مما يؤثر سلبا على الناتج الحقيقي[1].

10. كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل : درجة خصوبة التربة، المياه، وفرة المعادن ... إلخ، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.[2]

10. الانفاق الحكومي :

يعتبر الانفاق الحكومي محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك إذ ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة، وبخلاف ذلك فإن توجيه هذا الانفاق نحو

[1] سليمان قادة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 12. 14.

[2] إيمان بية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

القطاعات الاقتصادية غير الحيوية والتي لا تدر إيرادات لدعم الميزانية العامة يؤدي لحدوث عجز في ميزانية الدولة، ومن ثم يتسبب في الركود الاقتصادي. وينقسم الانفاق العام الى شقين :

- الانفاق العام الاستثماري الذي يؤدي الى زيادة مباشرة في الدخل الوطني من خلال المكافآت (المرتبات و الأجور) التي تتولد لعوامل الانتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، فضلا عن الزيادة في المقدرة الانتاجية للدولة.
- الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا الى زيادة المقدرة الانتاجية (يمكن أن يؤدي الانفاق الاجتماعي على الخدمات الصحية والتعليمية، والتدريب الفني للعمال الى الارتقاء بمستوى العمالة وهذا ما ينعكس إيجاباً على المقدرة الانتاجية)، فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج الوطني الجاري.[1]

11. الاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي:

تعتبر الأقطار التي تنعم بالاستقرار السياسي والتآلف الاجتماع في ظل الحرية والديمقراطية وسيادة القانون أكثر تأهيلا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع الاقطار الاخرى التي تعتبر مسرحا للصراعات السياسية والعرقية والانقلابات العسكرية وكبت الحريات والعمل بقوانين الطوارئ.

من الخصائص التي يلاحظها المراقب في الدول النامية هو انعدام الاستقرار السياسي فيها ففي معظم هذه الدول نلاحظ أن الانظمة القائمة لا تلقى الدعم الشعبي القوي والثابت الذي تحتاجه لكي تتفرغ لعملية التنمية بل نجدها تكرس معظم وقتها للسهر على حماية نفسها من المشككين في شرعيتها والطامعين في الحلول مكانها وهكذا فإن هذه الأنظمة لا تستطيع الاستمرار في السلطة إلا من خلال عمليات قمع تقوم بها من وقت لآخر مستندة في ذلك على الجيش وعلى المؤسسات لبوليسية واستخباراتية (علنية أو سرية) تضمن ولاءها من خلال إغراق ضباطها الكبار بأكثر المرتبات والامتيازات، وأنظمة كهذه غالبا عن طريق الانقلابات العسكرية وتستمر بالحكم بالقوة ولكنها تحمل في طياتها بذور نهايتها ويشهد على ذلك سلسلة الانقلابات العسكرية المتواصلة في بلدان أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط و إفريقيا.

ويرى البعض أن السبب الرئيسي والمباشر لانعدام الاستقرار السياسي في الدول النامية يرجع إلى ضعف الطبقة المتوسطة، ففي الكثير من هذه الدول نجد أن الاكثرية الساحقة من السكان تعيش في حالة فقرة مدقع، في حين أن أقلية ضئيلة من السكان لا تزيد عن 5% والمكونة من النخبة الحاكمة وحاشيتها تتمتع بامتيازات هائلة وبحصة الاسد من الثروة القومية.[2]

[1] سعد الله عبد النور، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] محمد عيسى إبراهيم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

12. الاطار المؤسساتي:

على صعيد الأدبيات الاقتصادية، فعلى الرغم من أن المؤسسات تلعب دوراً هاما في تشكيل الاداء الاقتصادي، وهذا ما قد أقر بيه "لويس 1955"، "آيريس 1962". إلا أنه لم يتم حتى الى وقت قريب فحص بعض العوامل تجريبيا بطريقة أكثر اتساقا. في هذا الاطار، قد قام "رودريك 1999" بتسليط الضوء على خمسة مفاتيح مؤسساتية رئيسية (حقوق الملكية، المؤسسات التنظيمية، مؤسسات تحقيق الاقتصاد الكلي، مؤسسات التأمين الاجتماعي ومؤسسات إدارة المنازعات)، والتي لا تمارس التأثير المباشر على النمو الاقتصادي فحسب، ولكن أيضا تؤثر في المحددات الاخرى للنمو، مثل : رأس المال المادي والبشري، والاستثمار والتغيرات التقنية وعمليات النمو الاقتصادي.

وعلى هذهِ الأسس أقر "Easrerly 2001" بأنه لن يكون أي تأثير لأي من العوامل التقليدية على الاداء الاقتصادي إذ لم يكن هناك تطوير بيئة مؤسساتية مستقرة وجديرة بالثقة. وتشمل التدابير الأكثر استخداما في الادب التجريبي ومنها نوعية المؤسسات، تنصل الحكومة من العقود ومخاطر نزع الملكية والفساد وحقوق الملكية، وسيادة القانون ونوعية البيروقراطية.[1]

13. معدل التقدم التقني:

إن السرعة في التطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل اكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، فالتقدم التكنولوجي يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي :

- **التقدم التكنولوجي المحايد:** حيث يحدث عندما نصل الى مستويات الانتاج المرتفعة بنفس كمية توليفات مدخلات عناصر الانتاج.
- **التقدم التكنولوجي المعزز للعمل:** فهو يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل كاستخدام شرائط الفيديو، التلفزيون ووسائل الاتصال الاخرى في الفصول التعليمية.
- **التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال:** يتحقق عندما يتم استخدام السلع الرأس مالية الموجودة بصورة اكثر انتاجية مثل : الاستعاضة.[2]

[1] سليمان قادة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] أحلام نورالهدى دحمري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11.

14. الاستقرار الاقتصادي الكلي:

الاستقرار الاقتصادي الكلي يتطلب النمو والاستثمار والانتاجية في الاقتصاد، بحيث يرتبط الأداء الضعيف للنمو الاقتصادي بعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي. كما يعتبر هذا الاخير ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، لأنه يزيد الادخار الوطني والاستثمار الخاص ويحسن الصادرات وميزان المدفوعات، وأيضا يحسن القدرة التنافسية. كما يتطلب النمو الاقتصادي المستدام وظيفة حرة وتنافسية للأسعار، وإقامة بيئة اقتصادية آمنة لتشجيع استثمارات القطاع الخاص. وفي هذا الصدد يمكن ان يكون للاستقرار الاقتصادي الكلي دور جد فعال. ومن جهة أخرى يعتبر الاقتصاد الكلي مطلباً ضروريا لنجاح التحرر وسياسات الاصلاح المالي والتعديل. وهناك العديد من العوامل التي توصف على أنها المحددات المحتملة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي مثل عدم استقرار في معدلات التضخم والسياسة المالية غير الصحيحة، وعدم استقرار سعر الصرف الحقيقي وعلاقة الصرف. إن العوامل المذكورة هي عقبات خطيرة أمام النمو الاقتصادي. وفي نفس السياق قامت الأدبيات الاقتصادية بتوثيق تحليل التكاليف أو النتائج المترتبة على عدم استقرار الاقتصاد الكلي بشكل جيد. فعلى الرغم من ان العلاقة الايجابية بين المخاطر والعائد على رأس المال في ظل ظروف معينة يمكن ان تفسر وجود علاقة ايجابية بين عدم الاستقرار الاقتصادي والنمو، تتفق معظم الدراسات على الاثر السلبي لهذه الظاهرة على النمو طويل الاجل والرعاية الاجتماعية.

في الواقع، في نهاية المطاف يؤدي عدم الاستقرار الى تخفيض مستوى الاستهلاك والاستثمار وإنتاجية عوامل الانتاج، وزيادة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية والتدهور في البيئة المؤسسية. وتكون هذه النتائج أعظم أثراً على الاداء الاقتصادي للدول النامية، التي تواجه في كثير من الأحيان مزيداً من الصدمات الخارجية دون أن تكون الظروف الداخلية مواتية لاستيعاب آثارها.[1]

[1] سليمان قادة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الدراسات السابقة المتنوعة في تقدير محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية

من بين اهم الدراسات التي تحصلنا عليها ما يلي :

- **دراسة: بهياني رضا: محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) "2020**

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة التي هي اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه الطور الثالث من خلال طرح التساؤل التالي "ما هي محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية؟ والى أي مدى تساهم هذه المحددات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى الطويل؟" والهدف من هذه الدراسة هو تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية التي هي الجزائر، تونس والمغرب، ومتغيرات الدراسة فشملت القوى العاملة، الانفاق الحكومي راس المال المادي والبشري، الصادرات، المؤسسات والاستثمار الاجنبي وتمت الدراسة خلال الفترة (1990 . 2017) وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمد الباحث على المنهج التحليل القياسي، كما سيتم اعتماد التحليل الكمي من خلال استخدام اساليب القياس الاقتصادي بتطبيق نموذج (Panel-ARDL) وطريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG) لتقدير نموذج الدراسة. وتوصل الى ان كل من القوى العاملة والانفاق الحكومي تعد من بين اهم محددات النمو الاقتصادي في المدى الطويل نظرا لتأثيرها الايجابي الذي يفوق باقي المحددات، كما اشارت النتائج ايضا الى ان كل من راس المال المادي والبشري، الصادرات والمؤسسات يساهمون إيجابا في النمو، بينما كان للاستثمار الاجنبي المباشر تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي. وتوصل الى نتائج اختبار كل من فرضية التقارب Sigma وفرضية التقارب المطلق الى وجود تقارب اقتصادي بين الدول المغاربية محل الدراسة.

- **دراسة: فضيلة ملواح "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر " 2020**

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة التي هي اطروحة من خلال طرح التساؤل التالي "ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر" وللإجابة عن هذا التساؤل اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي القياسي في دولة الجزائر خلال الفترة 2018.1990 كما سيتم استخدام اساليب القياس الاقتصادي الكمي بتطبيق نموذج (ARDL) أداة المعالجة هي السلاسل الزمنية ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة أن كل من الانفاق العام، رأس المال البشري، المعروض النقدي والانفتاح الاقتصادي من أهم المتغيرات المؤثرة على النمو الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- **دراسة: محمد عيسى ابراهيم عبد الله "محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة " 2019**

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة التي هي اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي "القياسي" من خلال طرح الاشكالية التالية "ما هي أهم المحددات التي تفسر النمو الاقتصادي في السودان" وكان الهدف من الدراسة التعرف على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في السودان وإبراز أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي الى زيادة معدل النمو المستدام وايضا المتغيرات التي تؤثر سلباً والتعرف على مدى تأثير المحددات على النمو الاقتصادي ودراسة أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للنمو والتنمية الاقتصادية، وكانت عينة الدراسة في هذا البحث هي دولة السودان، وكانت المتغيرات التي تناولها الباحث في بحثه هي الاستثمار الاجنبي، الانفتاح الاقتصادي، رأس المال البشري، الحرب في دارفور وانفصال جنوب السودان، وتمت هذه الدراسة في الفترة 2016.1992 وتم استخدام المنهج الوصفي، المنهج التاريخي والمنهج الاحصائي مستخدما الاسلوب القياسي (ARDL)، وكانت أهم النتائج هي وجود علاقة طردية بين كل من الاستثمار الاجنبي المباشر، رأس المال البشري، الانفتاح الاقتصادي وبين النمو الاقتصادي في السودان في المدى الزمني الطويل.

- **دراسة: " محددات النمو الاقتصادي في السودان " 2019**

هدفت الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية " الى أي مدى يمكن ان تؤثر محددات النمو الاقتصادي المباشر وغير المباشر على النمو الاقتصادي في السودان ؟ التعرف على اهم المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي في الدول النامية وبصورة خاصة السودان ؟" وعينة الدراسة كانت دولة السودان، وكانت المتغيرات التي تناولها البحث هي القوى العاملة، التكنولوجيا، الهجرة وحجم السكان خلال الفترة 2010.1985 ومن خلال استخدام المنهج القياسي وطريقة المعالجة هي (ARDL) وكانت النتائج المتوصل اليها هي وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي الذي تم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي، وجود علاقة طردية وذات دلالة احصائية بين مستوى التكنولوجيا الذي تم قياسه بالاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وايضا وجود علاقة طردية بين حجم السكان والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، ووجود علاقة عكسية بين الهجرة الدولية والنمو الاقتصادي.

- **دراسة : جلولي نسيمة و عبدلي لطيفة "محددات النمو الاقتصادي بدول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا "**

هدفت الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية " ماهي العوامل التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي بدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ؟"، والهدف من هذا البحث الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في مختلف نماذج النمو الاقتصادي، وقد طبقت الدراسة بدول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، ومتغيرات الدراسة شملت التطور المالي، السياحة، الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة

20152001، وتمت المعالجة عن طريق PANEL، وتم التوصل الى ان من اهم محددات النمو الاقتصادي بالمنطقة هو الانفاق الحكومي والصادرات اللذان تبين ان لهما تأثير ايجابي ومعنوي احصائيا وحجم هذا التأثير يفوق باقي المحددات، كما اتضح ايضا ان كل من الاستثمار المحلي، القوى العاملة، السياحة والتطور المالي يساهمون ايجابيا على النمو الاقتصادي لكن للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.

- **دراسة: إسراء محمد شعبان عبد الصمد "محددات النمو الاقتصادي"**

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة التي هي اطروحة الى تحليل وقياس أهم محددات النمو الاقتصادي، وكانت العينة في هذه الدراسة هي دولة مصر، أما عن متغيرات الدراسة فقد شملت الاستثمار المحلي، الاستثمار الاجنبي المباشر، التجارة الخارجية، التنمية البشرية والعمالة خلال الفترة 20181991، واعتمدت الدراسة على منهج الاستنباط باستخدام الاسلوب الوصفي وتمت المعالجة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، ومن ابرز النتائج المتوصل إليها هي ان هناك مجموعة من المتغيرات لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في مصر وهي الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر وكان تأثيرهما طرديا، والتجارة الخارجية كان تأثيرها عكسيا، وهناك متغيران كان تأثيرهما غير معنوي على النمو الاقتصادي في مصر هما التنمية البشرية وعلاقتها طردية والعمالة وعلاقتها عكسية.

- **دراسة: صباح زروخي "محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية" 2017**

هدفت الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية "ما هي المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر خلال 20151993" وذلك بالاعتماد على المنهج التحليل القياسي، وكان الهدف من الدراسة تحليل طبيعة العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، ومتغيرات الدراسة شملت الانفاق العام، سعر الصرف معدل التشغيل ومعدل التضخم، وتمت معالجة هاته الدراس بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ومن ابرز النتائج المتوصل إليها أنه تم التنبؤ بقيم المتغير التابع.

المطلب الثاني: الدارسات باللغة الاجنبية

- **الدراسة:**

Determinants of Economic Growth : An Empirical Evaluation of the Ugandan Economy 2021

بحثت هذه الورقة في محددات النمو الاقتصادي في أوغندا للفترة 1982-2015 باستخدام (ARDL). وبينت النتائج أنه في حين أن المستوى الأولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ، فإن الاستهلاك الحكومي والاستثمار يؤثران بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي لأوغندا على المدى القصير ، إلا أن التضخم والمساعدات الخارجية والمتغير الوهمي للسياسة التي تمثل برامج التكيف الهيكلي أثرت سلبًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كشفت النتائج أنه على المدى الطويل ، أثر الانفتاح التجاري والنمو السكاني والاستهلاك الحكومي والاستثمار بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا. فشلت النتائج في إظهار علاقة مهمة بين الانفتاح التجاري والنمو السكاني وتراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي على المدى القصير. كما فشلت الدراسة في إظهار علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم ورأس المال البشري والمساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **الدراسة:**

Nguyễn Lê Hoàng Thụy Tố Quyên : Các yếu tố ảnh hưởng đến tăng trưởng kinh tế vùng kinh tế trọng điểm phía Nam 2022

أجريت هذه الدراسة لفهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي للمنطقة الاقتصادية الرئيسية الجنوبية بالفيتنام، وكانت عينة الدراسة هي بيانات 8 مقاطعات ومدن من المنطقة الاقتصادية الجنوبية، أما عن متغيرات الدراسة فقد شملت الصادرات، سكان الحضر، مستوى التعليم، القدرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات، وتمت هذه الدراسة في الفترة 2005 2019، وتمت المعالجة بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، وطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة FGLS، ومن ابرز النتائج المتوصل اليها أن النمو الاقتصادي للمنطقة الرئيسية الجنوبية بالفيتنام يتأثر

بشكل إيجابي بالصادرات، ونسبة سكان الحضر، مستوى التعليم، القدرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات، كما تظهر النتائج بأنه يتعين على المقاطعات والمدن في المناطق الاقتصادية الرئيسية تحسين السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تسريع تطوير تكنولوجيا المعلومات، تحسين جودة العمالة وتسريع عملية التحضر.

- **دراسة:**

Lqrissa M. Bqtrqnceq : Determinants of Economic Growth for the Last Half of Century: A Panel Data Analysis on 50 Countries 2022

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق النمو الاقتصادي خلال تدابير مستدامة، من خلال التحقيق في مؤشرات التنمية الاقتصادية المختارة لـ50 دولة من القارات الخمس التي تمر بمرحلة انتقالية، وتمت الدراسة خلال فترة 50 عاما (2020.1971). كانت المؤشرات التي تم العمل بها هي القيمة المضافة من الزراعة والغابات، صيد الاسماك، ثاني اكسيد الكربون، انبعاثات اكسيد النيتروس، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك والائتمان المحلي المقدم من الصناعة المالية. وتمت معالجة البيانات باستخدام Panel، وأشارت النتائج الى ان انبعاثات اكسيد الكربون قد أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي لهذه البلدان، وأثارت قضيتين بشأن استدامة النمو. كلما ارتفع مستوى اكسيد النيتروس ارتفع مستوى النمو الاقتصادي وزاد تغير المناخ بشكل كبير. لم يؤثر الائتمان المحلي المقدم من البنوك للقطاع الخاص والائتمان المحلي المقدم من الصناعة المالية على النمو الاقتصادي، تشير النتائج الى ان هناك حاجة الى المزيد من الاستثمارات والسياسات الخضراء لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي عبر الخمسين دولة.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

نقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق الى المقارنة بين الدراسات السابقة المعتمدة في بحثنا هذا مع الدراسة الحالية قيد الإنجاز.

الفرع الاول: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات العربية

يعرض الجدول الموالي مقارنة بين الدراسات المعاينة باللغة العربية والدراسة الحالية وذلك على النحو التالي :

الجدول (1 - 1) : مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية				الدراسة الحالية
	الدراسة 1	الدراسة 2	الدراسة 3	الدراسة 4	
موضوع الدراسة	محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية	محددات النمو الاقتصادي	محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة	محددات النمو الاقتصادي	محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي
الهدف	تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية	محاولة بناء نموذج قياسي للنمو الاقتصادي	التعرف على العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	. مدى تأثير محددات النمو على النمو واهم المعوقات التي تعيق النمو الاقتصادي	تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب
عينة الدراسة	الجزائر، تونس والمغرب	الجزائر	السودان	السودان	المغرب العربي
فترة الدراسة	2017-1990	2018-1990	2016-1992	2010-1985	2020-1990
طريقة المعالجة	Panel-ARDL PMG	ARDL	ARDL	ARDL	Panel
أهم النتائج	ستة متغيرات يؤثرون ايجابا ومتغير يؤثر	وجود اربع متغيرات تؤثر على النمو	وجود علاقة طردية بين ثلاثة متغيرات	وجود علاقة طردية لثلاثة متغيرات على	

	سلباً على النمو الاقتصادي	الاجمالي		النمو وعلاقة واحدة عكسية	

المصدر: معد بناء على الدراسات السابقة

الجدول (1 . 2) : مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة 5	الدراسة 6	الدراسة 7	
موضوع الدراسة	العوامل المساهمة في زيادة النمو الاقتصادي	تحليل وقياس أهم محددات النمو الاقتصادي	المتغيرات المؤثرة في النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي	محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي
الهدف	الاطلاع على مختلف الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت في مختلف نماذج النمو الاقتصادي	تحليل وقياس أهم محددات النمو الاقتصادي	تحليل طبيعة العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ببعض المتغيرات الاقتصادية	تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب
عينة الدراسة	دول الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	مصر	الجزائر	المغرب العربي
فترة الدراسة	2015-2001	2018-1991	2015-1993	2020-1990
طريقة المعالجة	PANEL	OLS	OLS	PANEL
أهم النتائج	تبين ان كل المتغيرات محل الدراسة لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي	وجود مجموعة من المتغيرات لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي ومتغيران تأثيرهما غير معنوي	تم التنبؤ بقيم المتغير التابع	

المصدر: معد بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني : مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية

الجدول (1-3) : مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الاجنبية والدراسة الحالية

الخصائص	الدراسات السابقة باللغة العربية			الدراسة الحالية
	الدراسة 1	الدراسة 2	الدراسة 3	
موضوع الدراسة	محددات النمو الاقتصادي في أوغندا	فهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي	التحقيق في مؤشرات التنمية الاقتصادية المختارة لتحقيق النمو	محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي
الهدف		فهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي للمنطقة الاقتصادية الرئيسية الجنوبية بالفيتنام	تحقيق النمو الاقتصادي خلال تدابير مستدامة	تحديد أهم محددات النمو الاقتصادي في دول المغرب
عينة الدراسة	أوغندا	8 مقاطعات ومدن من المنطقة الاقتصادية الجنوبية	50 دولة	المغرب العربي
فترة الدراسة	2015-1982	2019 -2005	2020-1971	2020-1990
طريقة المعالجة	ARDL	OLS FGLS	Panel	PANEL
أهم النتائج	وجود متغيران يؤثران ايجابا على النمو وثلاث متغيرات يؤثران سلبا على المدى القصير، واربع متغيرات تؤثر إيجابا على المدى الطويل	تأثر النمو الاقتصادي بأربع متغيرات بشكل ايجابي	اكسيد الكربون قد أثرت بشكل كبير على النمو الاقتصادي لهذه البلدان، ارتفاع اكسيد النيتروس يؤدي الى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي	

خلاصة الفصل

يتضح من خلال الفصل الاول وحسب ما نصت عليه النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تم تناولها فإن للنمو الاقتصادي العديد من المحددات من بينها حجم السكان، السياحة، التكنولوجيا، الاستثمار الاجنبي المباشر، التضخم وسعر الصرف وذلك لما تحققه من آثار ايجابية على الرفاهية الاقتصادية كزيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى الدخل الوطني

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي

تمهيد

نحن نسعى في هذا الفصل الى التعرف على كيفية تأثير بعض المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة على النمو الاقتصادي في دول المغرب خلال الفترة 1990 الى 2020 وذلك بإتباع المنهج القياسي حيث يتم التركيز على دراسة وتحليل البيانات المتاحة وذلك باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية والاقتصادية، واستخدام نماذج بنال PANEL لتحديد النموذج المفسر لمتغيرات الدراسة كونها عبارة عن متغيرات مقطعية. عملياً فإن هذا الفصل يتكون من مبحثين الأول خصص للنمو الاقتصادي أما الثاني فيتطرق الى الدراسة القياسية، التعريف بالمتغيرات، مناقشة وتحليل النتائج المتواصل اليها

المبحث الأول : النمو الاقتصادي

للحديث عن الواقع الاقتصادي لدول المغرب العربي سنعتمد على مجموعة من الاحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الأداء الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه.

- **حجم السكان :**

وهنا درسنا مجموع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عامًا. والذي يحسب جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية.

والمنحنى البياني التالي يوضح تطور حجم السكان لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990 . 2020 :

شكل رقم 2-1: منحنى بياني يمثل حجم السكان للفئة العمرية 15-64 للفترة 1990-2020

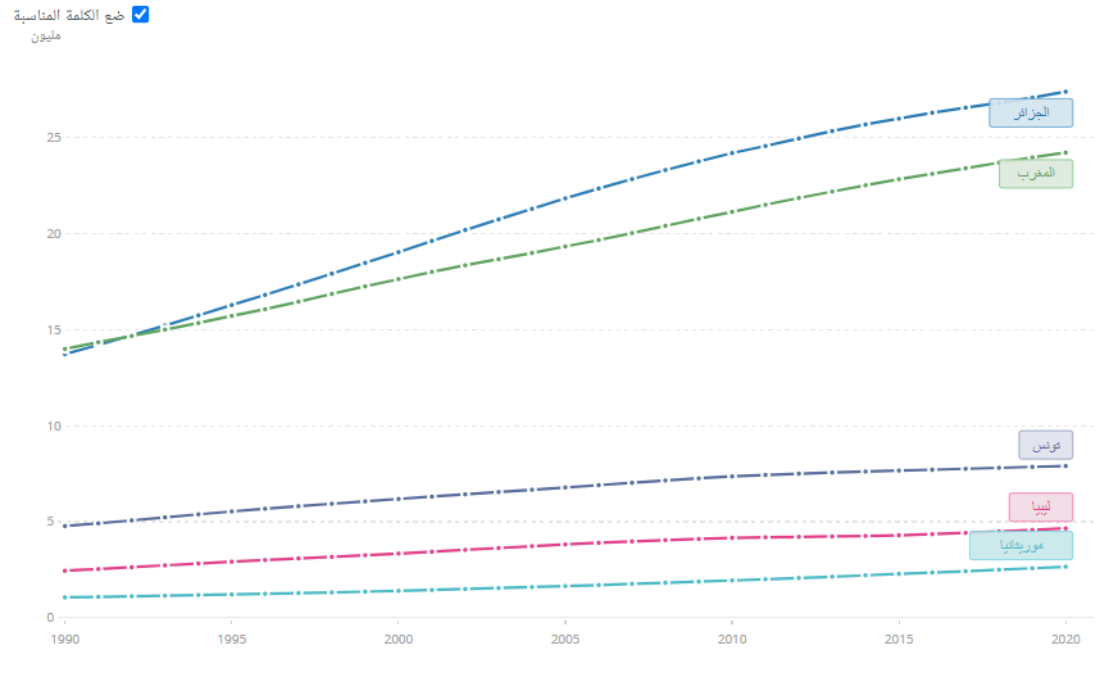

الوحدة: مليون نسمة

المصدر : بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن الجزائر تتصدر القمة من حيث حجم السكان للفئة العمرية 15-64 حيث تراوح عددهم بـ 13.7 م.ن سنة 1990 وارتفعت بوتيرة متزايدة لتصل سنة 2020 الى 27,3 م.ن وهذا راجع الى الاستقرار السياسي وغيرها من الأسباب، وفي المغرب بلغ 13.9 م،ن عدد السكان من الفئة المدروسة سنة 1990 وارتفع الى 24,2 م.ن سنة 2020. . اما في تونس فقد بلغ 4.77 م.ن سنة 1990

وزاد الى 7.89 م.ن سنة 2020. وفي ليبيا بلغ حجم السكان 2.44 م.ن سنة 1990 وارتفع الى 4.65 م.ن سنة 2020. وفي موريتانيا بلغ العدد 1.05 م.ن سنة 1990 وارتفع العدد الى 2.65 م.ن سنة 2020. ويرجع السبب الى الارتفاع الكبير في بعض الدول والارتفاع الصغير في اخرى الى العديد من العوامل ونذكر بعضها كالتقاليد، والاستقرار السياسي، والأمن الغذائي، قلة الوفيات، تحسن المستوى المعيشي والصحي، عدم تنظيم الولادات والزواج المبكر.

- **سعر الصرف الرسمي :**

يشير سعر الصرف الرسمي إلي سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية.

والمنحنى البياني التالي يوضح تطور سعر الصرف الرسمي لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990 . 2020 :

شكل رقم 2-2: منحنى بياني يمثل سعر الصرف الرسمي للفترة 1990-2020

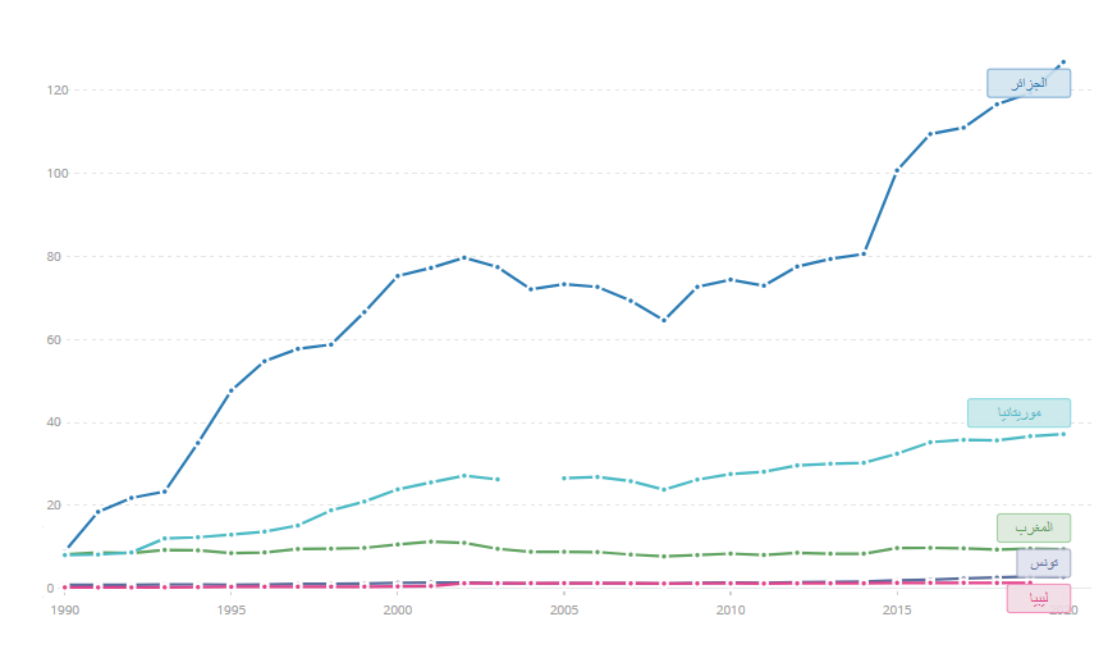

الوحدة : دولار أمريكي

المصدر : بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن الدولتين ليبيا وتونس تسيران بنفس الوتيرة تقريبا لكامل المفترة المدروسة حيث كان السعر 0.28 دولار بليبيا سنة 1990 وفي سنة 2019 بلغ 1.40 دولار، أما تونس فقد كان السعر 0.88 دولار في 1990 وفي سنة 2020 بلغ 2.81 دولار. اما بالنسبة للمغرب فقد كان السعر

8.24 دولار سنة 1990 وبلغ 9.62 دولار في 2020، وبلغ في موريتانيا 8.06 دولار سنة 1990 وبلغ 37.19 دولار سنة 2020، أما في الجزائر فقد كان السعر 8.96 سنة 1990 وارتفع ارتفاعا كبيرا ليصل سنة 2020 الى 126.78 دولار. ويرجع ارتفاع سعر الصرف هذا الى سياسات الدول حيث فضلت الجزائر اعتماد سياسة التعويم لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات وحماية احتياط الصرف الاجنبي إضافة الى امتصاص جزء من التضخم، ويُرجع المحللون السبب الرئيسي لتراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية إلى تقلص إيرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية المستمرة.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر :**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، ونرمز له بـ INV.

والمنحنى البياني التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990 . 2020 :

شكل رقم 2-3: منحنى بياني يمثل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1990-2020

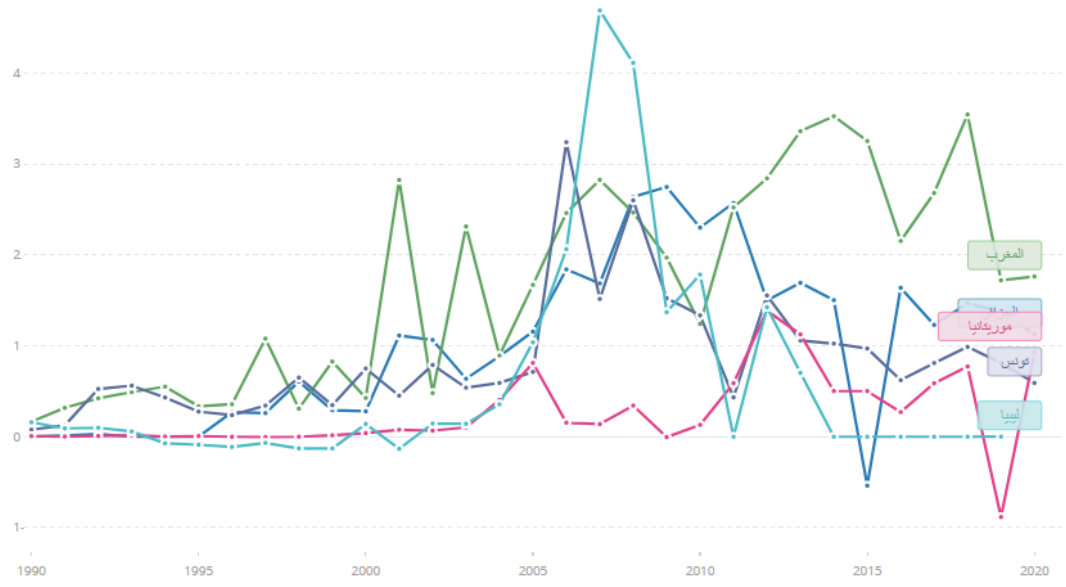

الوحدة : مليار دولار

المصدر : بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني تذبذب نسب الاستثمار الاجنبي المباشر للدول في الفترة 1990-2000،وبعد سنة الـ2000 بدأ الاستثمار الاجنبي المباشر في الزيادة في كل دولة، ونلاحظ أن في المغرب قد شهد ارتفاع سنة 1997 وشهد ايضاً ارتفاعين ارتفاع سنة 2001 و 2003 نتيجة لتنامي عمليات الخوصصة في المغرب، إذ تم خوصصة 35% من شركات الاتصالات بالمغرب لصالح شركة Virendi Universal بقيمة 2.72 مليار دولار في سنة 2001 ليصل مستوى الاستثمار الى 2.82 مليار دولار، وفي سنة 2003 تم التنازل عن 80% من أسهم شركة التبغ المغربية بقيمة 1.7 مليار دولار لصالح شركة فرانكو الإسبانية ASTADIS ليرتفع السعر بعد سقوطه الى 2.31 مليار دولار. وسجلت كل الدول انخفاضا في الفترة 2007-2010 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008، وأزمة الديون السياسية الاوربية. وسجلت المغرب ارتفاعا في الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2014 بلغ 3.53 مليار دولار وهذا نتيجة العديد من الاستثمارات التي قامت بها بعض الشركات الاجنبية في مجال الطاقة الشمسية، وشهدت ارتفاعاً آخر ايضا سنة 2018 بلغ 3.54 مليار دولار. أما بالنسبة لتونس فقد شهدت ارتفاعا سنة 2006 بلغ 3.24 مليار دولار وذلك بسبب عمليات الخوصصة التي مست العديد من القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاع الاتصالات. أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت ارتفاعا سنة 2006 بلغ 1.84 مليار دولار وذلك يعود الى المعاملة الخاصة التي يستفيد منها المستثمرون الاجانب بالخصوص وعرفت سنة 2009 تزايدا للاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة رغم الازمة الاقتصادية وقد بلغ 2.75 مليار دولار، وفي سنة 2001 بلغ 2.57 مليار دولار وكان ذلك لدخول العديد من الشركات الاجنبية السوق الجزائرية في العديد من القطاعات الاقتصادية. أما ليبيا فقد كان لها النصيب الاكبر فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات الاجنبية بها سنة 2007 الى 4.69 مليار دولار وذلك بسبب القوانين التي أقرتها الحكومة لتشجيع المستثمرين الأجانب على تنفيذ المشروعات سواء كان ذلك عن طريق الأجانب أو بالمشاركة مع القطاع الأهلي الليبي.

- **التضخم :**

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبير (وهذه الصيغة تقيس التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في فترة المقارنة مرجحة بأسعار فترة المقارنة وأسعار فترة الأساس. وبذلك يفترض أن نفس كميات سنة المقارنة كانت قد استهلكت في سنة الأساس وذلك بالرغم من تغير الأسعار).

والمنحنى البياني التالي يوضح تطور نسب التضخم لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990 . 2020 :

شكل رقم 2-4: منحنى بياني يمثل نسب التضخم للفترة 1990-2020

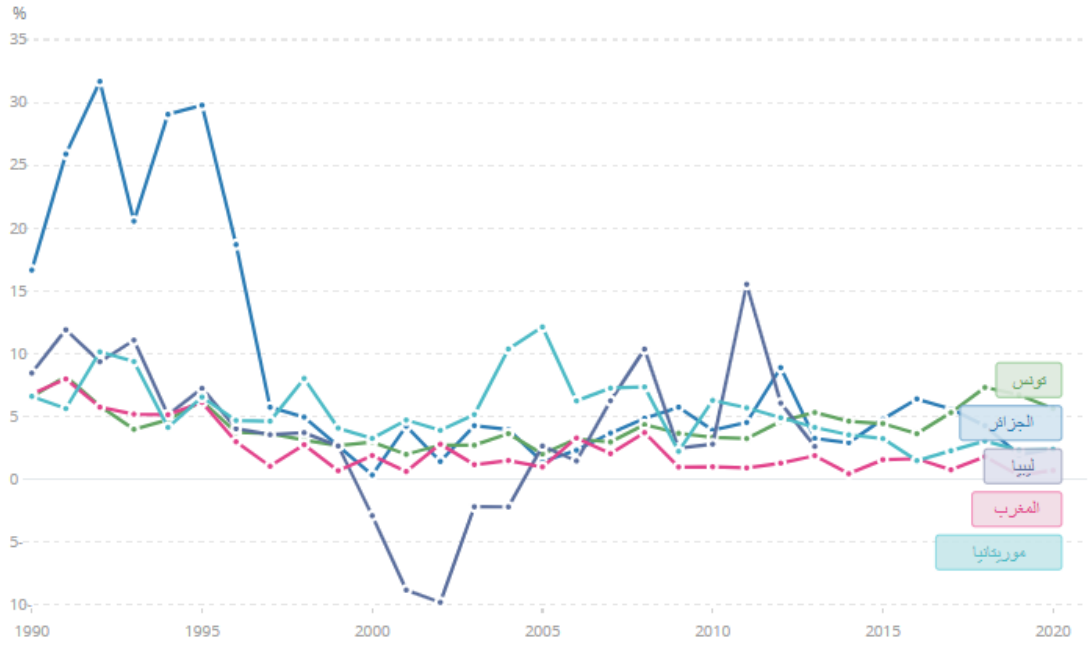

الوحدة : نسبة مئوية

المصدر : بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى ان الجزائر بلغ التضخم فيها 16.7% سنة 1990 وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية المتعلقة بتراجع مداخيل البلاد الناتجة عن انهيار اسعار البترول، وواصل الارتفاع الى سنة 1992 ليصل الى أعلى قيمة له 31.7% ثم انخفض في 1993 ليرتفع مرة اخرى وانخفض سنة 2000 الى 0.3% ليعاود بعدها الارتفاع سنة 2009 ليبلغ 5.7% وبلغ 8.9% سنة 2012 اما سنة 2020 فقد بلغ 2.4%.

أما في ليبيا سنة 1990 فقد بلغ 8,5% ليرتفع سنة 1991 الى 11.9% ثم انخفض الى -9.8% سنة 2002 وتم رفع العقوبات الدولية سنة 2003، والامريكية سنة 2004. ليعاود الارتفاع الى 10.4% سنة

2008، ويذكر أن العوامل الرئيسة المسببة للتضخم هي تشكيل الأسواق الموازية وخاصة سوق سعر الصرف لهما دورا هاما جدا في توقعات التضخم في ليبيا بالإضافة للأسعار الأجنبية المتمثلة في سعر الدولار الأمريكي وما يحدثه من تضخم في الاقتصاد الليبي عن طريق ما يعرف بالتضخم المستورد.

وفي موريتانيا شهد تذبذبا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث كان 6.6% في 1990 وارتفع الى 10.1% سنة 1992 ثم بلغ اقصى ارتفاع له سنة 2005 حيث بلغ 12.1% ليعود ينخفض سنة 2009 ويبلغ 2.2% وبعد كل هذا يعود الى 2.4% سنة 2020 وتوقع أحد الخبراء الاقتصاديين أن تُتسب أزمة المحروقات العالمية وارتفاع أسعار الغذاء في موجة تضخم كبيرة في الأسواق الموريتانية.

أما بالنسبة للمغرب فقد كانت نسبة التضخم في 1990 هي 6.8% لينخفض عبر السنوات ليصل الى ادنى مستوى له سنة 2019 الذي بلغ فيه 0.3% ثم يرتفع في السنة المقبلة ليصل 0.7%. أما عن تونس فقد كان معدل التضخم 8.2% في سنة 1991 لينخفض سنة 2001 و 2005 ليصل الى 2% ثم يذهب في الارتفاع الى 5.6% سنة 2020.

- **القوى العاملة :**

يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً (جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة). ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، ولكن يُستثنى منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر الآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي.

والمنحنى البياني التالي يوضح تعداد القوى العاملة في المغرب العربي خلال الفترة 1990 . 2020 :

شكل رقم 2-5: منحنى بياني يمثل تعداد القوى العاملة للفترة 1990-2020

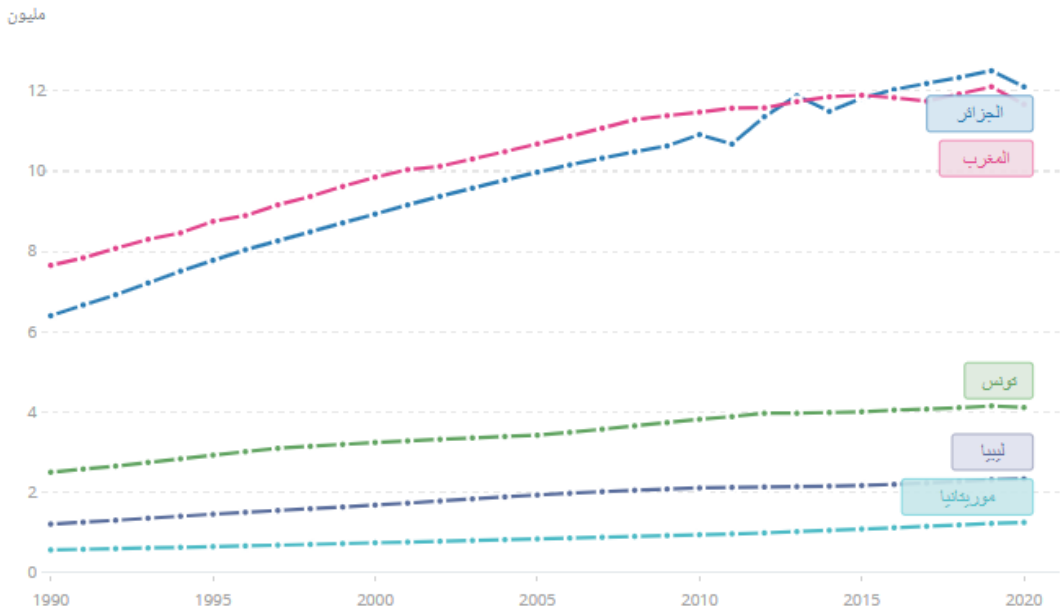

الوحدة : مليون نسمة

المصدر : بيانات البنك المركزي

نلاحظ من خلال المنحى الذي يمثل اعداد القوى العاملة أن الجزائر والمغرب لهما أكبر عدد مقارنة بباقي بلدان المغرب العربي، حيث تصدر المغرب بـ 7.6 مليون نسمة سنة 1990 وراح الى الزيادة بوتيرة هادئة ليبلغ 11,6 مليون نسمة سنة 2020. ثم تأتي الجزائر بعدد بلغ 6.4 مليون نسمة سنة 1990 ثم بلغ 12.1 مليون نسمة سنة 2020. تأتي تونس بـ 2.5 مليون نسمة سنة 1990 لتصل سنة 2020 الى 4.1 مليون نسمة. أما ليبيا فبلغ عدد قواها العاملة 1.2 مليون نسمة سنة 1990 وبلغت 2.3 مليون نسمة سنة 2020. وموريتانيا بلغ العدد 0.5 مليون نسمة سنة 1990 لتصل الى 1.2 مليون نسمة سنة 2020. والسبب في

زيادة القوى العاملة وضعفها يرجع إلى حجم السكان، وجود المؤسسات العامة والمنشآت الخاصة، مستوى الأجر، الهجرة، تفضيل الوافدين على القوى العاملة الوطنية ...

- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**

يهتم الاقتصاد الكلي بدراسة كمية الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات لإشباع حاجات المجتمع وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية، ويهدف أيضا إلى تحقيق زيادات سريعة في الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة و المحافظة على استقرار الأسعار، من هنا جاءت أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي بشكله السلعي و الخدمي والذي يمكن تعريفه: (على أنه مجموع القيم النقدية لسلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل قطاعات الاقتصاد المحلي في بلد ما وخلال فترة زمنية معينة غالبا ما تقاس هذه الفترة بالسنة).

كما يعتبر مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المؤشر الرئيسي لقياس معدلات النمو الاقتصادي، حيث أنه يشمل جميع قطاعات الاقتصاد بما يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي الحالي لدولة ما أو إقليم معين، وسنحاول فيما يلي التعرف على أداء الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، ومن ثم الحديث على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

والمنحنى البياني التالي يوضح إجمالي الناتج المحلي في المغرب العربي خلال الفترة 1990 . 2020 :

شكل رقم 2-6: منحنى بياني يمثل إجمالي الناتج المحلي للفترة 1990-2020

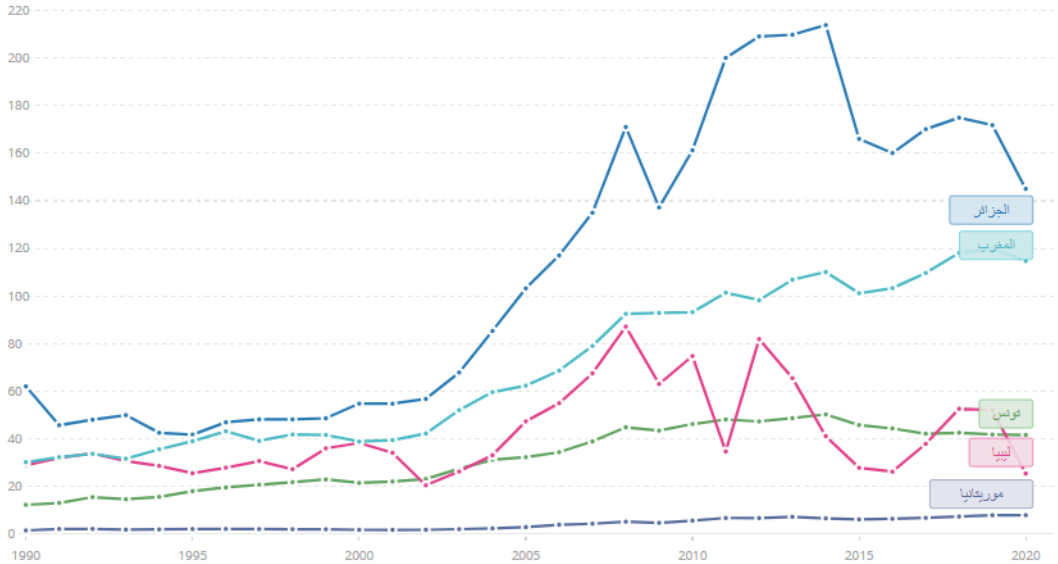

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المصدر: بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني سير اجمالي الناتج المحلي بصورة مستقرة نوعا ما لجميع دول المغرب من سنة 1990 الى 1998. حيث كان للجزائر اكبر انتاج محلي بلغ 62.05 مليار سنة 1990 ثم يأتي المغرب بـ30.18 مليار يليه ليبيا بـ 28.9 مليار تليهم تونس بـ 12.29 مليار وأخيرا موريتانيا بـ 1.51 مليار. اجمالي الناتج المحلي بموريتانيا سار بوتيرة متزايدة منتظمة حتى سنة 2020 حيث بلغ 7.91 مليار. وفي تونس سار بتزايد واضح حيث بلغ اعلى قيمة له 50.27 مليار سنة 2014. ثم عاد سنة 2020 الى 41.62 مليار. وفي ليبيا شهد منحنى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً خلال الفترة المدروسة حيث كانت زيادة في سنة 2000 بلغت 38.27 مليار دولار بعد انخفاضها سنة 1998 ليشهد انخفاضا مرة اخرى سنة 2002 بلغ 20.48 مليار ليرتفع سنة 2008 الى 87.14 مليار أما في سنة 2020 فقد كان 25.42 مليار. في المغرب سار بوتيرة متزايدة مستقرة نوعاً ما ليبلغ 114.73 مليار سنة 2020. الجزائر شهدت تذبذبا هي كذلك في قيم اجمالي الناتج المحلي حيث ارتفع سنة 2008 الى 171 مليار بعدها نزل الى 137.21 مليار سنة 2009 ليعاود الارتفاع الى 213.81 مليار سنة 2014 ونزل سنة 2016 الى 160.13 مليار ثم ارتفع قليلا سنة 2018 الى 174.91 لينزل سنة 2020 الى 145.01 مليار.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

نتطرق من خلال هذا المبحث الى محاولة التعرف على المنهجية والأدوات المستخدمة التي تم اعتمادها في الموضوع قيد الدراسة و مناقشة وتحليل النتائج المتواصل اليها.

أولا: التعريف بنماذج عينة الدراسة

1. الإطار القياسي المتبع في التحليل:

يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي نختصرها بكلمة "بانل"، في دراستنا، والنماذج الاساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار في ما بينها، إضافة الى اختبارات التكامل المشترك والعلاقة السببية.

أ- نماذج بانل: وتعرف ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسة الزمنية سلوك مفردة واحد خلال فترة زمنية معينة.

يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.

وفي دراستنا هذه شملت بيانات بانل الدول المغاربية خلال الفترة الزمنية من 1990 الى 2020.

ب- النماذج الاساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

يقترح المنهج الحديث، الصيغة الاساسية لانحدار بيانات بانل كما قدمها W.Green سنة 1993، ومن هنا تأتي نماذج البيانات الطويلة في ثلاثة اشكال رئيسية هي نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) و نموذج التأثيرات العشوائية (REM) ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية. وعليه فإن نموذج البيانات الطويلة يعرف بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2.....,N \quad t=1,2.....T \ .....(1)$$

1. نموذج الانحدار التجميعي (PRM)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطويلة حيث تكون فيه جميع المعاملات $B_I\, B_{0(i)}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يمهل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي ويكتب بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_0 + \sum_{i=1}^{k} B_j\, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2.....,N \quad t=1,2.....T \ .....(2)$$

حيث أن:

$E_{(\varepsilon_{it})} = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$ ،وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2).

2. نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

الهدف منه هو معرفة سلوك مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = B_{0_{(i)}} + \sum_{i=1}^{k} B_j \, X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2.....,N \quad t=1,2.....,T.....(3)$$

حيث أن:

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2 \text{ و } E_{(\varepsilon_{it})} = 0$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع B_0 والتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم النموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model) وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \, D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , i = 1,2 \dots , N \quad t = 1,2 \dots , T \dots (4)$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2...N \quad t=1,2...T...(5)$$

3. نموذج التأثيرات العشوائية (REM)

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي الى σ_{ε}^2 ولكي تكون معلمات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل القطع $B_{0_{(i)}}$ كمتغير عشوائي لله معدل مقداره μ أي:

$$y_{it} = \mu + V_i + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ,i=1,2....N \quad t=1,2...T \quad ....(7)$$

حيث أن v_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما v_i و ε_{it}، يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$$E_{(\varepsilon_{it})} = 0 \text{ و } var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $E_{(W_{it})} = 0$

$$var(\varepsilon_{it}) = \sigma 2v + \sigma 2\varepsilon$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون ان التباين المشترك W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر، أي: $cov(W_{it}, W_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s$

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

2. متغيرات الدراسة :

تم الاعتماد في هاته الدراسة على عدة متغيرات هما النمو الاقتصادي باعتباره المتغير التابع وتم قياسه بالناتج المحلي الاجمالي GDP، أما السكان، التضخم، الاستثمار الاجنبي المباشر وسعر الصرف الرسمي باعتبارهم المتغيرات المستقلة، وقد تم استعمال هاته المتغيرات من قبل طرف اغلب الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم التجريبية السابقة، والجدول التالي يلخص المتغيرات التي تم ادراجها في نموذج الدراسة

الجدول رقم 12: متغيرات الدراسة

	الرمز	اسم المتغير	المصدر
المتغير التابع	GDP	الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
المتغيرات المستقلة	INF	حجم السكان	البنك الدولي
	POP	معدل التضخم	البنك الدولي
	FDI	الاستثمار الاجنبي المباشر	البنك الدولي
	EXCH	سعر الصرف الرسمي	البنك الدولي
المصدر : من إعداد الطلبة			

ثانيا: عينة وفترة الدراسة

عينة الدراسة تتكون من مجموعة دول المغرب العربي المتمثلة في الدول التالية: الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا والمغرب، أما عن فترة الدراسة فتمتد من سنة 1990 الى غاية 2020 وقد تم اختيار دول العينة وفترة الدراسة وفقا لما هو متاح من بيانات للدول محل الدراسة.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد التعرف على متغيرات الدراسة في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث معرف أثر حجم السكان، الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر الصرف الرسمي والتضخم على النمو الاقتصادي لبيانات دول المغرب العربي.

التحليل الوصفي للبيانات:

الجدول 2-2: التحليل لوصفي للبيانات

	gdp	fdi	exch	inf	pop
gdp	1.0000				
fdi	0.5722	1.0000			
exch	0.6014	0.0991	1.0000		
inf	-0.0915	-0.2204	0.0674	1.0000	
pop	0.8269	0.5074	0.5867	-0.0317	1.0000

المصدر : من اعداد الطلبة

نلاحظ من خلال النتائج أعلاه:

- ✓ وجود ارتباط موجب متوسط بين الناتج المحلي الاجمالي GDP الاستثمار الاجنبي المباشر FDI.
- ✓ وجود ارتباط موجب قوي قليلا بين الناتج المحلي الاجمالي GDP وسعر الصرف EXCH.
- ✓ وجود ارتباط سالب بين الناتج المحلي الاجمالي GDP و حجم السكان INF.
- ✓ وجود ارتباط موجب قوي جداً بين الناتج المحلي الاجمالي GDP والتضخم POP.

المطلب الأول: تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

يتم التقدير باستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة وهي نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM). وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير بالاعتماد على برنامج Stata17.

1. نموذج الانحدار التجميعي PRM:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات لطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن).

الجدول 2-3: نموذج الانحدار التجميعي PRM

```
. regress gdp fdi exch inf pop
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	155
				F(4, 150)	=	116.90
Model	2.7751e+23	4	6.9376e+22	Prob > F	=	0.0000
Residual	8.9020e+22	150	5.9347e+20	R-squared	=	0.7571
				Adj R-squared	=	0.7506
Total	3.6653e+23	154	2.3800e+21	Root MSE	=	2.4e+10

gdp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
fdi	12.81587	2.399286	5.34	0.000	8.075106	17.55663
exch	4.34e+08	8.58e+07	5.06	0.000	2.64e+08	6.04e+08
inf	-2.99e+08	3.72e+08	-0.81	0.422	-1.03e+09	4.35e+08
pop	3066.003	342.429	8.95	0.000	2389.396	3742.61
_cons	5.40e+08	3.74e+09	0.14	0.885	-6.86e+09	7.94e+09

المصدر: من اعداد الطلبة

2. نموذج التأثيرات الثابتة FEM:

الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حداً من خلال جعل المعلمة a_0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء معاملات الميل a_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة a_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية.

الجدول 4.2: نموذج التأثيرات الثابتة FEM

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       155
Group variable: count                           Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8140                                         min =        31
     between = 0.8254                                         avg =      31.0
     overall = 0.6710                                         max =        31

                                                F(4,146)           =    159.69
corr(u_i, Xb)  = -0.9378                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         gdp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         fdi |    4.734884   1.584205     2.99   0.003     1.603947    7.865821
        exch |   -2.87e+08   1.33e+08    -2.15   0.033    -5.50e+08   -2.37e+07
         inf |    6.96e+08   2.94e+08     2.37   0.019     1.15e+08    1.28e+09
         pop |    12622.29   818.6428    15.42   0.000     11004.37    14240.21
       _cons |   -8.25e+10   7.41e+09   -11.12   0.000    -9.71e+10   -6.78e+10
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   7.789e+10
     sigma_e |   1.432e+10
         rho |    .96730078   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(4, 146) = 72.00                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر: من اعداد الطلبة

3. نموذج التأثيرات العشوائية REM

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة اعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية.

الجدول 5.2: نموذج التأثيرات العشوائية REM

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       155
Group variable: count                           Number of groups  =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.6587                                         min =        31
     between = 0.8623                                         avg =      31.0
     overall = 0.7571                                         max =        31

                                                Wald chi2(4)      =    467.60
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

gdp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
fdi	12.81587	2.399286	5.34	0.000	8.113354	17.51838
exch	4.34e+08	8.58e+07	5.06	0.000	2.66e+08	6.02e+08
inf	-2.99e+08	3.72e+08	-0.81	0.421	-1.03e+09	4.29e+08
pop	3066.003	342.429	8.95	0.000	2394.855	3737.152
_cons	5.40e+08	3.74e+09	0.14	0.885	-6.80e+09	7.88e+09
sigma_u	0					
sigma_e	1.432e+10					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر: من اعداد الطلبة

المطلب الثاني: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

1. اختبار فيشر

المفاضلة بين FEM وPRM :

H_0: PRM هو الافضل
H_1: FEM هو الافضل

Sig<0,05 نرفض H0 ونقبل H1

ومنه FEM هو الأفضل.

2. اختبار براش باقان Breusch and Bagan:

المفاضلة بين REM و PRM :

الجدول 2-6: اختبار بارش باقان

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        gdp[count,t] = Xb + u[count] + e[count,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                ---------+------------------------------
                     gdp |   2.38e+21        4.88e+10
                       e |   2.05e+20        1.43e+10
                       u |         0               0

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =      0.00
                              Prob > chibar2 =    1.0000
```

المصدر : من اعداد الطلبة

H_0: PRM هو الافضل
H_1: REM هو الافضل

Sig<0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1
PRM هو الأفضل.

اختبار فيشر بين ان FEM هو الافضل، واختبار براش باقان بين ان PRM هو الافضل. وهنا نتبع فيشر حيث FEM هو الأفضل.

3. اختبار هوسمان Hausman

هو اختبار للمفاضلة بين FEM و REM

H_0: REM هو الافضل
H_1: FEM هو الافضل

Sig<0,05 نرفض H_0 ونقبل H_1
ومنه REM هو الأفضل.

المطلب الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها

تعتبر مناقشة وتحليل النتائج عصارة كل دراسة، فبعد التطرق للجانب النظري وإجراء مختلف الحسابات نصل الآن إلى المرحلة الأخيرة وتُعنى بالتحليل والمناقشة واختبار الفرضيات.

الفرع الاول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج

- نلاحظ من خلال اختبار فيشر يظهر ان Sig كانت اقل من 0.05 ومنه انها معنوية، وعليه ترفض الفرضية الصفرية القائلة أن النموذج التجميعي PRM هو الافضل، ومنه نقبل بالفرضية البديلة القائلة بأن النموذج ذو الاثر الثابت FEM هو الأفضل. ومنه نستنتج بأن المعلمة a_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية.
- نلاحظ من خلال اختبار براش باقان Sig كانت اكبر من 0.05 ومنه فهي غير معنوية، وعليه يتم رفض الفرضية البديلة القائلة أن نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الافضل ويتم قبول الفرضية الصفرية القائلة أن النموذج التجميعي PRM هو الأفضل. ومنه نستنتج أن جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية.
- نلاحظ من خلال اختبار هوسمان ان Sig اكبر من 0.05 ومنه فهي غير معنوية، ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الأفضل، ونرفض الفرضية البديلة القائلة ان نموذج الاثر الثابت FEM هو الافضل. ومنه نأخذ باختبار هوسمان في عين الاعتبار لأن في الاختبارين السابقين تم وجود خلل في اختبار أي النموذجين احسن.

الفرع الثاني: تحليل نتائج نموذج التأثيرات العشوائية

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج نلاحظ ان:

- ✓ المتغيرات التالية الاستثمار الاجنبي المباشر، سعر الصرف الرسمي والتضخم ذات أثر إيجابي ومعنوية إحصائية في النموذج.
- ✓ نتيجة معامل الثابت (c=5.40e+08) الذي يشير الى الاقطع المشترك بين دول المجتمع المدروس، حيث يمثل القيمة المقدرة للنمو الاقتصادي.
- ✓ الاشارة الموجبة لمعامل الاستثمار الاجنبي (FDI=12.81) تشير الى العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر، فعندما يزيد الاستثمار الاجنبي بوحدة واحدة ينتج عن ذلك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 12.81 وحدة.

✓ الاشارة الموجبة لمعامل سعر الصرف الرسمي (EXCH=4.3e+0.8) تشير الى العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي و سعر الصرف الرسمي، فعندما يزيد سعر الصرف الرسمي بوحدة واحدة ينتج عن ذلك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 3.4E+0.8 وحدة.

✓ الاشارة السالبة لمعامل حجم السكان (INF=-2.99E+0.8) تشير الى العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي حجم السكان، حيث كلما زاد حجم السكان بوحدة واحدة ينتج عن ذلك انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بـ 2.99E+0.8- وحدة.

✓ الاشارة الموجبة لمعامل التضخم (POP=3066.003) تشير الى العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والتضخم، فعندما يزيد التضخم بوحدة واحدة ينتج عن ذلك زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بـ 3066.003 وحدة.

✓ قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.7571 أي أن المتغيرات المستقلة تفسر النمو الاقتصادي لهذه الدول بنسبة 75.71% من التغيرات الاجمالية الحاصلة في النمو الاقتصادي وهي نسبة عالية، اما النسبة 24.29% فهي تفسرها عوامل اخرى لا نعلمها أو نجهلها.

✓ احتمال احصائية ويلد Wildهو 467.60.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لمحددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، وذلك بإتباع أسلوب التحليل القياسي للبيانات الطويلة المدمجة "بانل"، للتعرف على متغيرات الدراسة وتطورهم خلال فترة الدراسة.

حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه الى محددات النمو الاقتصادي وتطورهم عبر فترة الدراسة، من ثم تطرقنا الى مبحث الدراسة القياسية وقد تعرفنا فيها على نماذج عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة ومصدرها وعينة وفترة الدراسة، ومن ثم تطرقنا الى مبحث نتائج الدراسة ومناقشتها وتعرضنا فيه الى تقدير نماذج السلاسل الزمنية لمقطعية، نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج وتحليل النتائج ومناقشته

خـــــاتمة

تبنت دول العالم على اختلاف مستوياتها التنموية سياسات اقتصادية عديدة ومتنوعة بغية تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، وهذه السياسات توزعت ما بين الانفتاح الاقتصادي وبعضها كانت بوضع القيود، لكن في النهاية هي فُرَص يجب على الجميع اقتناصها لاستدامة النمو الاقتصادي في ظل ازدياد حجم الطلب العالمي على السلع والخدمات والثورة الفكرية والرقمية الحاصلة.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف، تحليل وقياس محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا والمغرب) خلال الفترة (1990-2020)، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسم الدراسة الى فصلين فصل نظري حيث قمنا فيه باستعراض الأدبيات النظرية الخاصة بالنمو الاقتصادي ومقاييسه ومصادره، ثم تطرقنا الى مختلف النظريات الاقتصادية حول النمو لمختلف المدارس الاقتصادية، بعدها درسنا الدراسات السابقة وما حملته من اكتشافات ومعلومات حول موضوع الدراسة، وفصل تطبيقي تضمن التعريف بالمتغيرات خلال فترة الدراسة، تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وتحليل النتائج ومناقشتها.

أولا: نتائج الدراسة

- ✓ الأهمية القصوى التي تلعبها الاحصائية الحديثة متمثلة في نماذج "بانل"، مما يسهل دراسة مجموعة من المقاطع في نموذج واحد مع إمكانية إظهار الفوارق بينها وكذا الآثار الخاصة بكل مقطع.
- ✓ دلت اختبارات المفاضلة بين نماذج "بانل" أن نموذج ذو الاثر العشوائي هو الملائم لهذه الدراسة، وذلك لوجود خلل في أحد الفروض.
- ✓ من خلال الدراسة تبين وجود عدة مصادر تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي منها الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لاعتباره أداة فعالة في جلب رؤوس الاموال الاجنبية المضيفة والتكنولوجيا الجديدة والخبرات الفنية والمهارات التنظيمية والادارية، سعر الصرف الرسمي والتضخم.
- ✓ تميزت معدلات النمو في كل من الدول المغربية بالتذبذب وعدم الاستقرار من سنة الى اخرى طيلة فترة الدراسة، مما يعني عدم قدرة هذه الدول على تحقيق نمو مستدام، وهذا راجع الى ان النمو الاقتصادي في هذه الدول يرتبط بالعديد من الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية التي تحول دون استقراره.
- ✓ تظهر نتائج تقدير النموذج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و حجم السكان وذلك لارتفاع التكاليف الاقتصادية للانفجار السكاني في الدول النامية على عكس الدول المتقدمة، وجود علاقة ايجابية طردية بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف الرسمي والتضخم.
- ✓ وجود علاقة ايجابية طردية بين النمو الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر وذلك لما يعود به من عوائد التي يحققها المستثمر الاجنبي.

ثالثا: توصيات الدراسة

على ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة، ومن خلال النتائج المتوصل اليها يمكننا أن نقترض التوصيات التالية:

- ✓ الاعتماد على نماذج تقوم بالتنويع الاقتصادي والسماح بإنتاج نمو شامل ومستدام بدلا من الاعتماد على قطاعات معينة، وهذا ما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي الذي يعد هدفاً أساسيا.
- ✓ يجب على الدول المغربية التوجه الى جلب العملاء والمستثمرين الاجانب عبر سياسات وعروض لتعزيز نموها الاقتصادي وتوجيهها نحو قطاعات اكثر انتاجية بدلا من القطاعات الاستهلاكية والعمل على الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا والتقنيات المستعملة.
- ✓ العمل على تعزيز فرص التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية من خلال اجراءات التكامل الاقتصادي، بحيث يجب ان تسعى الدول المغاربية الى فتح اقتصاداتها أمام بعضها البعض من خلال توفير فرص التجارة والاستثمار، وتعزيز حركة رؤوس الاموال بما يساهم في انعاش النمو الاقتصادي لهذه الدول.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة ونتائجها يمكن رؤية الآفاق الالية:

- ✓ توسيع الحد الزمني لإعطاء نظرة أوسع لمحددات النمو الاقتصادي في دول المغرب.
- ✓ بناء نموذج قياسي بعدد أكبر من المتغيرات لمقارنة مدى تأثير كل منهم على النمو.
- ✓ التطرق للتحليل الديناميكي لنماذج بانل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

01 عبد الله عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصادوالادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017

02 إسماعيل محمد بنقانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج واستراتيجيات)، دارأسامة لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2011

03 عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، قسم الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017

ب. البحوث العلمية:

01 حمية عائشة، عازب عثمان هاجر، اثر الانتاج الصناعي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2016)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017

02 إيمان بية، سارة وداك، الابتكار والنمو الاقتصادي في الدول العربية (2007- 2016)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017

03 سليمان قادي، وآخرون، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2016/1980)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017

04 أحلام نور الهدى دحمري، وآخرون، الانتاج الزراعي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي للفترة 2016/1989، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017

05 دوش أحمد، وآخرون، أثر العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (2016/1970)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018

06 حسين لمحنط، وآخرون، التضخم والنمو الاقتصادي دراسة قياسية باستعمال العتبة في الدول الناشئة (1994-2017)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2019/2018

07 بهياني رضا، محددات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية (حالة: الجزائر، تونسو المغرب) دراسة تحليلية قياسية (1990-2017)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2020-2021

08 بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970–2006)، جامعة بن يوسف خدة

09 مقلاتي عادل، دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر1990–2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014

10 الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر 1993،أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018

11 كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012

12 هند سعدي، أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980_2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2017/2016

13 وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر والسعودية، دراسة مقارنة حلال الفترة 2010/1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014/2013

14 محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992–2016) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، بحثكم يليلني لدرجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019

15 حاج بن زيدان، دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات اسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية (الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر)، اطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012

16 عماد الدين احمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي السورية، اطروحة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2008

17 سعد الله عبد النور، وآخرون، الأثر المتبادل بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990–2017)، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2018/2017

الملاحق

بيانات المتغيرات المدروسة خلال الفترة 1990-2020

G	F	E	D	C	B	A	
GDP	INF	POP	FDI	exch	COUNT	ANS	1
62048562947	13727367	16.65253439	334914.5642	8.957508333	1	1990	2
45715614560	14210923	25.88638693	11638686.45	18.472875	1	1991	3
48003078389	14708765	31.66966191	30000000	21.836075	1	1992	4
49945599429	15220062	20.54032612	1000	23.34540667	1	1993	5
42543178042	15745484	29.04765612	1000	35.05850083	1	1994	6
41764315330	16285295	29.77962649	1000	47.66272667	1	1995	7
46941582519	16813405	18.67907586	270000000	54.74893333	1	1996	8
48177612042	17360012	5.733522754	260000000	57.70735	1	1997	9
48187747529	17919640	4.950161638	606600000	58.73895833	1	1998	10
48640653469	18481373	2.645511134	291600000	66.573875	1	1999	11
54790392746	19038165	0.339163189	280100000	75.25979167	1	2000	12
54744712815	19626399	4.225988349	1113105541	77.21502083	1	2001	13
56760355865	20193042	1.418301923	1064960000	79.6819	1	2002	14
67863828413	20746612	4.268953958	637853027	77.394975	1	2003	15
85332581189	21296413	3.961800303	884749028	72.06065	1	2004	16
1.03198E+11	21841618	1.382446567	1156000000	73.27630833	1	2005	17
1.17027E+11	22354242	2.311499185	1841000000	72.64661667	1	2006	18
1.34977E+11	22845303	3.678995747	1686736540	69.2924	1	2007	19
1.71001E+11	23315424	4.858590628	2638607034	64.5828	1	2008	20
1.37211E+11	23766657	5.737060361	2746930734	72.64741667	1	2009	21
1.61207E+11	24198798	3.911061955	2300369124	74.38598333	1	2010	22
2.00013E+11	24569853	4.524211505	2571237025	72.93788333	1	2011	23
2.09059E+11	24959503	8.891450911	1500402453	77.53596667	1	2012	24
2.09755E+11	25342751	3.25423911	1691886708	79.3684	1	2013	25
2.1381E+11	25690645	2.916926921	1502206171	80.57901667	1	2014	26
1.65979E+11	25993585	4.784447007	-537792920.9	100.6914333	1	2015	27
1.60034E+11	26300650	6.397694803	1638263954	109.4430667	1	2016	28
1.70097E+11	26564898	5.59111591	1230243451	110.9730167	1	2017	29
1.74911E+11	26810324	4.269990205	1466116068	116.5937917	1	2018	30
1.71767E+11	27079012	1.951768211	1381200050	119.3535583	1	2019	31
1.45009E+11	27395306	2.415130941	1126709390	126.7768	1	2020	32
28901836158	2446390	8.451462408	158911104.6	0.28317719	2	1990	33
31995012469	2534316	11.8960953	91903803.11	0.280728317	2	1991	34
33881392045	2628616	9.35975159	99093118.92	0.281553354	2	1992	35
30657030223	2726401	11.07355327	58152864.2	0.304370219	2	1993	36
28607921929	2823220	5.112598904	-72624307.46	0.34836821	2	1994	37

G	F	E	D	C	B	A	
25544128199	2916564	7.237984945	-88486065.39	0.418144934	2	1995	38
27884615385	3005150	4.028077754	-111721670.8	0.436799769	2	1996	39
30698633109	3088584	3.550295858	-67915602.73	0.460866115	2	1997	40
27249786142	3169768	3.709273183	-127894074.6	0.467574437	2	1998	41
35976714101	3253499	2.648622523	-128069471.5	0.463810769	2	1999	42
38270206950	3342348	-2.9	141000000	0.512189613	2	2000	43
34110064452	3434985	-8.813937521	-133000000	0.605064254	2	2001	44
20481889764	3532105	-9.797647059	145000000	1.270679174	2	2002	45
26265625000	3630971	-2.19115192	143000000	1.292944128	2	2003	46
33122307692	3727298	-2.197567741	357000000	1.304966144	2	2004	47
47334148578	3818334	2.650205761	1038000000	1.308384824	2	2005	48
54961936663	3898741	1.459268762	2064000000	1.313571625	2	2006	49
67516236338	3973834	6.25098783	4689000000	1.262644868	2	2007	50
87140405361	4042295	10.3607289	4111300000	1.223562393	2	2008	51
63028320702	4103423	2.459900256	1371000000	1.253534489	2	2009	52
74773444901	4156934	2.799895001	1784000000	1.26678941	2	2010	53
34699395524	4188340	15.51848153	0	1.224152495	2	2011	54
81873662519	4212393	6.059803922	1425000000	1.261659638	2	2012	55
65502870174	4233922	2.605818027	702000000	1.271691821	2	2013	56
41142722414	4259299	2.605818027	0	1.272402067	2	2014	57
27842131480	4293429	2.605818027	0	1.38120986	2	2015	58
26197143268	4349665	2.605818027	0	1.390368679	2	2016	59
37883243650	4417733	2.605818027	0	1.393820011	2	2017	60
52607888718	4493921	2.605818027	0	1.364966667	2	2018	61
52091152228	4572984	2.605818027	1000000	1.398262897	2	2019	62
25418916029	4651134	2.605818027	1000000	1.398262897	2	2020	63
12290568182	4773811	6.545293073	77419354.84	0.878333333	3	1990	64
13074782609	4915357	8.193715095	125456831.4	0.924620833	3	1991	65
15497286296	5068242	5.824345146	525760373.9	0.884433333	3	1992	66
14608946896	5227386	3.974956319	561897566.6	1.003741667	3	1993	67
15632463424	5384447	4.73323064	432008501.8	1.011554167	3	1994	68
18030876599	5534048	6.244150287	275971451.2	0.94575	3	1995	69
19587322786	5676698	3.725144727	238337799.3	0.973408333	3	1996	70
20746360430	5808792	3.652026207	342704714.8	1.105908333	3	1997	71
21803372267	5934537	3.125365797	650727787.7	1.138725	3	1998	72
22943685719	6059487	2.690124858	347320280.7	1.186225	3	1999	73
21473261837	6185989	2.962307947	750720443.6	1.370683333	3	2000	74

G	F	E	D	C	B	A	
22066031834	6305790	1.983333333	451514809.2	1.4387125	3	2001	75
23142153760	6425887	2.721032849	790302916.6	1.421733333	3	2002	76
27453007373	6545997	2.712592475	539481939	1.288458333	3	2003	77
31183059012	6665253	3.63228005	592147521.7	1.245466667	3	2004	78
32273007554	6783417	2.017786414	712714847.3	1.297433333	3	2005	79
34377310293	6905237	3.225253374	3239909093	1.331025	3	2006	80
38914078352	7027305	2.966944325	1515345044	1.281358333	3	2007	81
44860969077	7146399	4.345028076	2600674976	1.232141667	3	2008	82
43454935940	7257783	3.664903306	1525244858	1.350275	3	2009	83
46206331261	7357532	3.338979636	1334497695	1.4314	3	2010	84
48122838145	7436917	3.24002842	432666011.6	1.407783333	3	2011	85
47311196335	7503265	4.611844322	1554269129	1.561891667	3	2012	86
48683848564	7559740	5.316235313	1058622582	1.624658333	3	2013	87
50271342086	7611874	4.625550995	1024754444	1.697675	3	2014	88
45780069047	7663296	4.437371273	970521888.7	1.961625	3	2015	89
44360775649	7706137	3.629399374	622569482.2	2.148033333	3	2016	90
42163974956	7755992	5.308848396	810936482.8	2.419425	3	2017	91
42570270107	7808154	7.30759176	988942901	2.646866667	3	2018	92
41804581484	7856564	6.720075329	810173457.7	2.934433333	3	2019	93
41620349986	7899135	5.634151159	592172050.1	2.812358333	3	2020	94
1506914408	1059025	6.600225649	6736220.521	8.0609	4	1990	95
2133688270	1086685	5.628666667	2269792.037	8.194583333	4	1991	96
2164292208	1116241	10.14181756	7549402.913	8.702675	4	1992	97
1847350612	1147467	9.37034416	16091938.17	12.08058333	4	1993	98
1944876755	1179995	4.128258613	2079708.679	12.3575	4	1994	99
2091731421	1213706	6.543790685	6989378.508	12.97683333	4	1995	100
2132081882	1247466	4.681306239	-435540	13.72216667	4	1996	101
2072001067	1282339	4.625346953	-3329919.9	15.18533333	4	1997	102
2032345832	1318935	8.031666655	132643.0002	18.84758333	4	1998	103
1985924387	1358026	4.074176136	15119460	20.95141667	4	1999	104
1779523344	1400031	3.254067458	40096000	23.89233333	4	2000	105
1746064719	1444493	4.714896347	76700000	25.56291667	4	2001	106
1777058593	1492413	3.895705258	67340352.32	27.17391667	4	2002	107
2051147607	1543220	5.151901508	101957951.6	26.303	4	2003	108
2362501023	1596026	10.36762335	404102025.7	26.303	4	2004	109
2936019526	1650342	12.12564872	811869181.4	26.55283333	4	2005	110
3919577286	1704710	6.241033281	154601638.1	26.86	4	2006	111

G	F	E	D	C	B	A	
4346206809	1761094	7.254108413	139372822.3	25.85866667	4	2007	112
5206444407	1819477	7.346635412	342770662	23.82033333	4	2008	113
4714592493	1880048	2.220920324	-3072044.396	26.23658333	4	2009	114
5628882266	1942885	6.283540874	130528391.3	27.58941667	4	2010	115
6764635687	2005857	5.686319596	588749564.2	28.11183333	4	2011	116
6728208836	2071310	4.902427272	1386098851	29.662	4	2012	117
7223063170	2139049	4.129101738	1126004760	30.06816667	4	2013	118
6592537782	2209014	3.534368561	502589833.8	30.2725	4	2014	119
6166857629	2281160	3.237703083	501726765.7	32.46716667	4	2015	120
6398744505	2351039	1.48600677	271134845	35.23708333	4	2016	121
6799075419	2424230	2.275034573	588217194.8	35.79441667	4	2017	122
7354430040	2500011	3.048914829	772890477.2	35.6775	4	2018	123
7889662452	2577604	2.300092621	-883561115.8	36.69083333	4	2019	124
7913680231	2656678	2.385694885	927916265.8	37.18916667	4	2020	125
30180108562	13996623	6.782594015	165122977.8	8.242341667	5	1990	126
32285388165	14346003	7.986166008	317462140.6	8.70655	5	1991	127
33711069431	14677144	5.740246629	422470462.5	8.537875	5	1992	128
31655473664	15003926	5.18311396	491466064.6	9.298709167	5	1993	129
35604137423	15347383	5.14167153	550924373.9	9.202715	5	1994	130
39030285468	15716543	6.123581648	334768272.9	8.540235833	5	1995	131
43161452678	16069306	2.986809228	357393801.8	8.715875833	5	1996	132
39147844526	16456888	1.038198951	1079341332	9.527106667	5	1997	133
41806219379	16863320	2.753113308	308712164.4	9.604415833	5	1998	134
41632027600	17260419	0.684782609	826974026.9	9.804419167	5	1999	135
38857251336	17633862	1.894634568	426553283.9	10.62563617	5	2000	136
39459581217	18013346	0.619801875	2824557252	11.302975	5	2001	137
42236836821	18354361	2.795619669	480355698	11.02058333	5	2002	138
52064058834	18673277	1.167733675	2312829823	9.574383333	5	2003	139
59626020162	18996139	1.493444034	893325392.8	8.868016667	5	2004	140
62343022651	19335386	0.98264166	1670609689	8.865008333	5	2005	141
68640825481	19673838	3.28476167	2460787164	8.795583333	5	2006	142
79041294874	20034751	2.042085127	2825801376	8.192333333	5	2007	143
92507257784	20409134	3.714843115	2466288357	7.750325	5	2008	144
92897320376	20778933	0.971862999	1970323920	8.0571	5	2009	145
93216746662	21134003	0.993557401	1240625859	8.417158333	5	2010	146
1.0137E+11	21506040	0.90692491	2521362081	8.089875	5	2011	147
98266306615	21860228	1.287122401	2841954371	8.628444583	5	2012	148

G	F	E	D	C	B	A	
1.06826E+11	22196314	1.880654667	3360909924	8.405503917	5	2013	149
1.10081E+11	22521348	0.442310054	3525384612	8.406336688	5	2014	150
1.0118E+11	22838672	1.557907113	3252913902	9.76434828	5	2015	151
1.03312E+11	23119709	1.635311143	2153363905	9.807476032	5	2016	152
1.09683E+11	23410351	0.754663249	2680109856	9.691997889	5	2017	153
1.18096E+11	23700192	1.803916711	3544387229	9.386102421	5	2018	154
1.1987E+11	23972902	0.303386037	1720825003	9.6170761	5	2019	155
1.14725E+11	24222688	0.705968661	1762991297	9.496847322	5	2020	156

المصدر: البنك الدولي